

الفصل 5

المهارات المطلوبة للحصول على عمل وخدمات الشباب الأخرى



برامج [التشغيل] هذه هي أدوات سياسة هدفها تهدئة شعب نائر يطالب بفرص العمل والشغل. وهي ليست حلا دائماً. شباب عاطل عن العمل، جندوبة، شمال غرب تونس

1-5 برامج وزارة التكوين المهني والتشغيل

في مواجهة مشكلة البطالة والخبول في صفوف الشباب، وضعت وزارة التكوين المهني والتشغيل عدداً من برامج تنشيط سوق العمل التي تهدف إلى تيسير التحاق الشباب بسوق العمل. وتضطلع الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بالمسؤولية عن تنفيذ أكبر برامج لتشغيل الشباب ولخدماتهم في البلاد. وتتولى الوكالة على وجه الخصوص المهام التالية:

- تقديم التوجيهات العمومية لطالبي الشغل (الباحثين عن العمل):
- تزويد طالبي الشغل بالمعلومات وفرص العمل والتوظيف:
- مساعدة طالبي الشغل في اختيار ما يناسب مؤهلاتهم من الوظائف الشاغرة:
- تطبيق برامج تنشيط سوق العمل:
- النهوض بالمنشآت الصغيرة ومساندة العمل الحر المستقل.

وتخضع الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل لإشراف وزارة التكوين المهني والتشغيل ولها 91 مكتبا موزعا على ولايات تونس الأربع والعشرين. وبلغت ميزانيتها 420 مليون دينار (579 مليون دولار وفقاً لسعر تعادل القوة الشرائية) في عام 2012. وعلى وجه الإجمال، تساند هذه البرامج في الوقت الحالي نحو 270 ألفاً من الباحثين عن العمل كل عام (البنك الدولي 2013ج). وزاد عدد المنتفعين منها أكثر من الضعفين في خمس سنوات. وتُخَطِّط الوكالة الوطنية في الوقت الحالي للمزيد من التوسُّع في أنشطتها (البنك الدولي 2013ج). ويعمل لدى الوكالة قرابة 900 مستشار تشغل يساعده أكثر من 70 في المائة منهم خريجي الجامعات (Abaab, 2012). وفي المتوسط يكون مستشار التشغيل الواحد في تونس مسؤولاً عن 1200 من الشباب العاطلين. وهو ما يفوق كثيراً النسبة التي أوصت بها منظمة العمل الدولية والبالغة نحو 100 طالب شغل لكل مستشار (Abaab, 2012).

وتهدف برامج الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل إلى إعداد طالبي الشغل للالتحاق بسوق العمل والحصول على فرص عمل من خلال مجموعة من التدابير منها التدريب أثناء العمل، وحوافز أرباب العمل، والمساهمة في تكاليف تغطية الضمان الاجتماعي، ومُنح شهرية صغيرة، ويركِّز معظم هذه البرامج على خريجي الجامعات العاطلين¹. وتتداخل الكثير من برامج الوكالة أو تتبع نُهجاً متشابهة.

يقدم هذا الفصل عرضاً عاماً عن توفير سبل الحصول على الفرص الاقتصادية من خلال برامج تنشيط سوق العمل التي تقدمها وزارة التكوين المهني والتشغيل والخدمات الأخرى المتاحة للشباب. ويستعرض أيضاً تصوُّرات الشباب وآراءهم في مزايا هذه البرامج ونوعيتها. وتُقاس فاعلية هذه البرامج من حيث تأثيرها على صلاحية الحصول على وظيفة وعلى المشاركة في الحياة الاجتماعية العامة. ويعرض الفصل مجموعة من التوصيات لزيادة فاعلية برامج الشباب وخدماتهم القائمة وجعلها أكثر شمولاً.

وتستثمر تونس حصّة كبيرة من إجمالي ناتجها المحلي في برامج تنشيط سوق العمل، لكن المنتفعين يرون أن مزايا هذه البرامج محدودة. وبلغ نصيب برامج تنشيط سوق العمل قرابة واحد في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2011، وهو الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقت قيام الثورة. ثم استقر عند حوالي 0.5 في المائة (البنك الدولي 2013ج). وهذه البرامج ليست معروفة جيداً لمعظم الشباب التونسيين. ونسبة مشاركة الشباب فيها منخفضة إلى حد كبير، والأهم من ذلك أنها تتركز في العادة على المناطق الحضرية على امتداد الساحل. علماً بأن البرامج المتاحة للشباب في المناطق الداخلية والمناطق الجنوبية قليلة، ما يُعزِّز التفاوتات المكانية.

وأغلب برامج تنشيط سوق العمل مصمَّمة بحيث تلائم احتياجات الشباب المتخرجين من الجامعات. ويجب أن يعاد النظر في انحياز البرامج الحالية للخريجين الجامعيين لضمان أن تتاح للشباب التونسي الذين لا يحملون شهادات جامعية ولا سيما من هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب فرص متكافئة للاستفادة من برامج مصمَّمة بحيث تلائم احتياجاتهم والفرص المتاحة في سوق العمل. في عام 2011، كان خريجو الجامعات يؤلّفون نسبة 66 في المائة من جملة عدد المنتفعين. أمّا الشباب ذوو المستوى التعليمي الأقل الذين يؤلّفون أكبر فئة من الشباب العاطلين عن العمل، فكانت نسبتهم نحو 34 في المائة. ومن حيث الأرقام المطلقة، كان الشباب التونسي العاطلون عن العمل ولا يحملون شهادة التعليم الثانوي أو الجامعي يزيدون حوالي 3.5 مرة على عدد خريجي الجامعات.

أمل كان برنامجا انتقاليا تم تعديله فيما بعد لخدمة الفئات المحرومة من الشباب. ولا تتوفر حاليا شواهد لقياس نتائج هذا البرنامج (Abaab, 2012, 23).

- **برنامج الإعداد للحياة المهنية (SIVP)³** يساهم في دفع نسبة من تكاليف تشغيل حملة الشهادات الجامعية في الشركات. ويستهدف خريجي الجامعات الذين ما زالوا يبحثون عن وظائف بعد مرور ستة أشهر على التخرج. ويقوم البرنامج على تيسير التحاق المتعلمين الباحثين عن عمل للمرة الأولى بسوق العمل من خلال إلحاقهم بدورات تدريب (تكوين) داخلي مع إعطائهم منحة تستمر في العادة لمدة عام. ويُعد برنامج الإعداد للحياة المهنية من أكبر برامج تنشيط سوق العمل في تونس، إذ بلغ عدد المنتفعين به حوالي 47 ألفا في عام 2011، نحو 60 في المائة منهم نساء شابات. ويُقدّم البرنامج للمنتفعين منحة قدرها 300 دينار في الشهر (414 دولاراً وفقاً لتبادل القوة الشرائية شهريا)، وتغطية لتكاليف الضمان الاجتماعي، وتكاليف ما يصل إلى 200 ساعة من التدريب (البنك الدولي 2012 ب). وبتركّز المنتفعون بهذا البرنامج في معظمهم في المناطق الساحلية/الصناعية. ويجري توقيع معظم عقود الإعداد للحياة المهنية في مدينة تونس (25 في المائة). تليها أريانا وصفاقس (10 في المائة لكل منهما). وكشف تقييم لأداء برنامج الإعداد للحياة المهنية أن المنتفعين به سجّلوا معدلات منخفضة للغاية في الاندماج المهني بعد اكتمال البرنامج (بلغت 23.7 في المائة في عام 2010) (البنك الدولي 2012 ب).

- **برنامج التأهيل والإدماج المهني⁴** بدأ العمل به في يناير/كانون الثاني 2009 لخريجي الجامعات وغير الحاصلين على شهادات تعليم عال. وهذا البرنامج هو ثالث أكبر برامج تنشيط سوق العمل في تونس. إذ يبلغ عدد المنتفعين به قرابة 40 ألفا كل عام، نحو 90 في المائة منهم لا يحوزون شهادات تعليم جامعية. ويُقدّم البرنامج منحا شهرية صغيرة قيمتها 100 دينار (138 دولاراً وفقاً لتبادل القوة الشرائية) فضلا عن تغطية تكاليف الضمان الاجتماعي. ويقوم البرنامج في جوهره على المساهمة في دفع نسبة من تكاليف تشغيل العمال غير المهرة وأصحاب الحرف. وتم تصميم البرنامج لتوفير تدريب على القدرات لمساعدة الشباب التونسي على اكتساب المؤهلات المهنية اللازمة لتعزيز آفاق تشغيلهم من خلال إعداد التدريب وفقا لمتطلبات وظائف مُعبّنة. وفي الواقع، نادراً ما تحدث هذه التدريبات (البنك الدولي 2013 ج). ومع أن معدّل المشاركة في برنامج التأهيل والإدماج المهني هو الأعلى بفارق كبير عن غيره من برامج تنشيط سوق العمل، فإن معدّل إلغاء العقود لا يزال أيضا مرتفعا جداً. والسبب الرئيسي الذي تذكره الشركات وقادة النقابات العمالية هو نقص المهارات المناسبة وضعف الجهود التي تقوم بها الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل للتوفيق بين المترشحين لعروض الشغل ومتطلبات الشركات.

وفضلا عن ذلك، هناك غياب عام للتنسيق بين البرامج أو متابعتها وتقييمها.² ولا يستند نظام الرصد والمتابعة الذي تتبعه الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل إلى النتائج. ولا يُقدّم سوى بيانات عن معدلات الانتفاع والمشاركة في هذه البرامج. وجرت بعض المحاولات لتقييم برامج الوكالة للتشغيل، لكن النتائج عفا عليها الزمن. ومتفرقة وخرّكها اعتبارات المانحين وتفتقر إلى المصداقية العلمية (البنك الدولي 2013 ج).

تسعون في المائة من المنتفعين بخدمات الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ملتحقون بأحد برامجها الرئيسية الثلاثة (البنك الدولي 2013 ب).

- وقد صُمم برنامج البحث النشط عن شغل (أمل) أساسا بغرض تزويد العاطلين من حملة الشهادات الجامعية بخدمات التوظيف لمدة تصل إلى 12 شهرا. وسرعان ما أصبح برنامج أمل الذي أطلقته الحكومة المؤقتة استجابةً لثورة عام 2011 أكبر مشروعات الوكالة الوطنية للتشغيل. وتوقف منذ ذلك الحين بسبب عدم استدامتها. وكان من المتوقع أن يتيح البرنامج للمنتفعين خدمات التوجيه المهني، والتدريب على المهارات التقنية ومهارات التواصل الشخصية، والتدريب أثناء العمل، والمساعدة في البحث عن عمل، وتقديم منحة شهرية قدرها 200 دينار (275.70 دولار وفقاً لتبادل القوة الشرائية). ومع أن برنامج أمل تم تصميمه أساسا بغرض تنشيط سوق العمل، فإنه في الواقع العملي كان يقوم أساسا بتقديم مساعدات نقدية إلى الخريجين العاطلين. وفي الواقع، أدّت عيوب التصميم والشروط التي كان يصعب تطبيقها إلى إضعاف الحوافز الدافعة للبحث عن وظائف وقبول عروض العمل المتاحة (Robalino et al, 2013). وكان البرنامج مُصمّما على أساس تقديم منحة للمشاركين قدرها 200 دينار (275.70 دولار وفقاً لتبادل القوة الشرائية) أي ما يعادل 80 في المائة من الحد الأدنى للأجور. وسلسلة من الخدمات تتراوح بين التدريب على المهارات الحياتية والمهارات الفنية وتقديم المشورة والمساعدة في البحث عن عمل ودفع نسبة من تكاليف الأجور. وفي الواقع، لم يحصل على المنحة والخدمات المختلفة سوى 20 ألف مشارك في البرنامج. في حين حصل 120 ألفا آخرون على المنحة وحدها. ولم يُراع تصميم البرنامج مواطن النقص في قدرات الوكالة الوطنية للتشغيل التي حالت دون تنفيذ مهام التوجيه المهني ودورات التدريب الداخلي في القطاع الخاص. وما زاد الأمر سوءا الافتقار إلى الريادة الفنية على المستويين المركزي والمحلي، وغياب التنسيق الجدي بين الهيئة المسؤولة عن التنفيذ - وهي الوكالة الوطنية للتشغيل - ووزارة التكوين المهني والتشغيل (Abaab, 2012). ويتيح برنامج أمل الذي توقف العمل به في عام 2013 دروسا نافعة لإعادة النظر في برامج تنشيط سوق العمل في تونس. وعلى الأخص لتفادي مبالغ الدعم الباهظة التكلفة للأجور ومعالجة ضعف الآثار على التأهيل للعمل. وبالرغم من ذلك، فإنه من الجدير بالذكر أن برنامج

وقد يكون منح العمال الشباب مزيداً من التدريب مفيداً في سد فجوات المهارات بين الشباب العاطلين والوظائف الشاغرة المتاحة (Angel-Urdinola et al, 2012).

وتدير الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل أيضاً عدداً من البرامج الأصغر حجماً التي تتداخل أهدافها وفئات المنتفعين بها من الشباب.

- **برنامج الخدمة المدنية التطوعية⁵** يساهم في دفع تكاليف تشغيل خريجي الجامعات في مؤسسات المجتمع المدني. ويتيح البرنامج للمنتفعين به التدريب لاكتساب قدرات ومهارات تطبيقية لمدة 12 شهراً، مع تقديم منحة شهرية قيمتها 200 دينار (276 دولاراً وفقاً لتبادل القوة الشرائية). وفي عام 2011، بلغ عدد المشاركين في البرنامج نحو 8 آلاف. (Angel-Urdinola et al, 2012) وليست الجمعيات التي تشرف على البرنامج ملزمة بالوفاء بأية معايير للجودة للاشتراك في البرنامج. وفي الواقع، كانت معظم الجمعيات التي شاركت في البرنامج صغيرة جداً، وقدراتها محدودة في أغلب الأحيان. وهو ما أضعف من جاذبية البرنامج (Angel-Urdinola et al, 2012).

- **برنامج التشجيع على تشغيل حملة شهادات التعليم العالي⁶** يستهدف خريجي الجامعات الذين ظلوا عاطلين بغير عمل أكثر من سنتين. ويُقدّم البرنامج دعماً مالياً للأجور ومنحة شهرية قيمتها 150 ديناراً (207 دولاراً وفقاً لتبادل القوة الشرائية) من أجل التدريب الداخلي والوظائف (البنك الدولي 2012ب). وفضلاً عن المنح، يدفع البرنامج جزءاً من مساهمة رب العمل في تكاليف الضمان الاجتماعي لمدة سبع سنوات، ما يساهم في زيادة نسبة التراجع على مر الزمن. وبلغ عدد المنتفعين بالبرنامج نحو 3 آلاف في عام 2011. ومن الناحية النظرية، يجب على أرباب العمل تشغيل المنتفعين بعد استكمال البرنامج ولكن في الواقع كانت معدلات التشغيل منخفضة للغاية، إذ بلغت 21 في المائة في عام 2010.

- **برنامج إعادة الإدماج في الحياة النشيطة⁷** يُقدّم للمنتفعين به منحة شهرية قدرها 200 دينار (276 دولاراً وفقاً لتبادل القوة الشرائية) وتغطية إضافية لتكاليف الضمان الاجتماعي. ويتضمّن البرنامج أيضاً تغطية تكاليف 200 ساعة من التدريب ومصاريف الانتقال المصاحبة. وهو برنامج صغير نسبياً، إذ بلغ عدد المنتفعين به نحو ألف مُتدرب في عام 2011، ويتركز نشاطه في مدينتي المنستير وتونس العاصمة. ومعظم المشاركين فيه (قراءة 90 في المائة) لا يحملون شهادات جامعية.

- **برنامج دعم الأجور بنسبة 50 في المائة⁸** يهدف إلى تشجيع شركات القطاع الخاص على تشغيل الباحثين عن عمل للمرة الأولى ويحملون شهادة جامعية عن طريق دفع نصف أجورهم بحد أقصى 250 ديناراً (344.63 دولاراً وفقاً لتبادل القوة الشرائية) شهرياً لمدة أقصاها 12 شهراً. ويقتصر البرنامج على مناطق التنمية الجهوية (المنصوص عليها في قانون الاستثمار)، ولا ينطبق إلا على الشركات الجديدة التي تنشأ في بعض مجالات القيمة المضافة العالية وتنطوي على محتوى معرفي قوي. وهو برنامج صغير نسبياً، إذ بلغ عدد المشاركين فيه نحو 500 خريج فحسب في عام 2011.

وفي عام 2012، صدر مرسوم يقضي بإجراء تعديلات جذرية على كل برامج تنشيط سوق العمل التي تشرف عليها الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، واستحداث "حافزة الأجور" و"حافزة التدريب"، ما أدّى فعلياً إلى اندماج كل البرامج القائمة في اثنين من الإجراءات التدخلية⁹، ومن حيث المبدأ، يسمح المرسوم للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بالتعاقد من الباطن مع مؤسسات غير حكومية وهيئات من القطاع الخاص لتوفير خدمات التشغيل، ومنها الوساطة والتدريب على مهارات التواصل الشخصية ويستحدث البرنامج تفويضاً يدعو إلى التشجيع على تحسين الرصد والتقييم لبرامج تنشيط سوق العمل. ويشير هذا الإطار التنظيمي الجديد للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل إلى بعض التطور الإيجابي والترشيد لبرامج تنشيط سوق العمل في تونس. غير أن بطء تنفيذ الإصلاح يثير تساؤلات بشأن مدى التزام واضعي القرارات وغيرهم من أصحاب المصلحة المباشرة بمتابعة هذا الإصلاح.

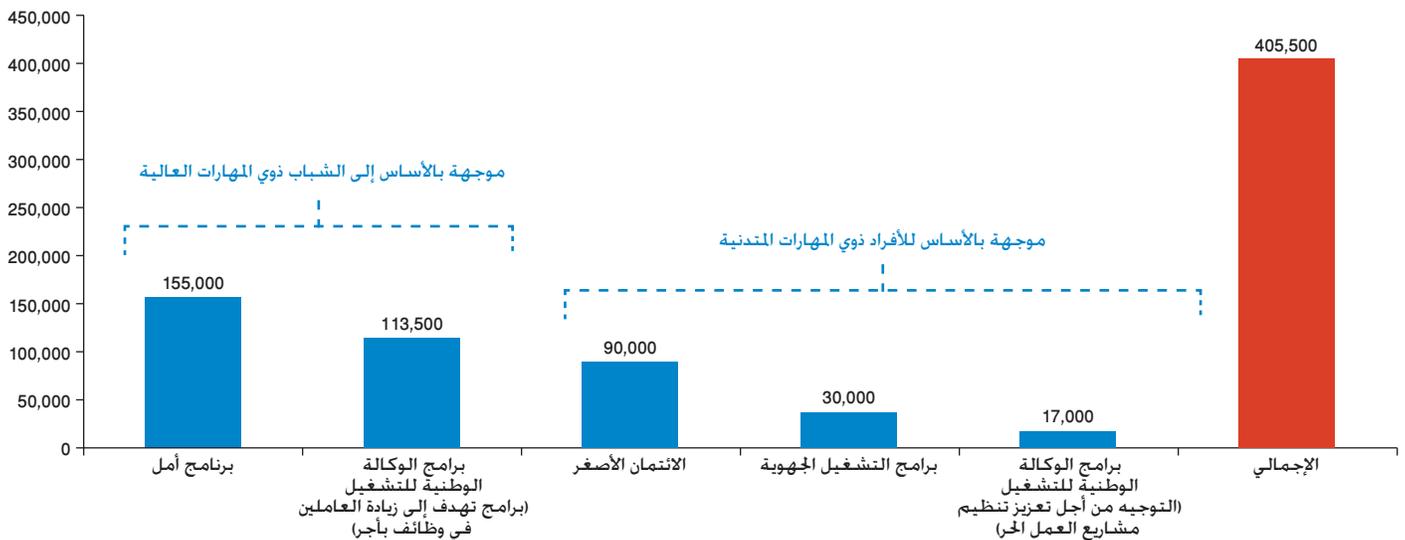
وبالإضافة إلى الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، تتوفر عدة برامج موازية، مثل برنامج التشغيل والتضامن¹⁰ الذي يشتمل على الأشغال العمومية كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة. ويجري تمويل برنامج التشغيل والتضامن مع عدد من البرامج الجهوية من خلال الصندوق الوطني للتشغيل 21-21 التابع لوزارة التكوين المهني والتشغيل. ويُتيح برنامج التشغيل والتضامن توفير وظائف قصيرة الأمد للشباب التونسيين الذين انقطعوا عن الدراسة مبكراً. وهو لا يستهدف مجموعة مُعيّنة من الأفراد العاطلين، إنما يهدف إلى إدماج العاطلين في إطار البرامج الجهوية والمحلية للنهوض بالتشغيل. ويُتيح أكبر نشاط لبرنامج التشغيل والتضامن توفير وظائف قصيرة الأمد كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة في مشروعات الأشغال العمومية التي ساندت نحو 14 ألف شاب في عام 2010 (البنك الدولي 2012ب). ويشتمل البرنامج أيضاً على عدد من

وإلى جانب الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل. تقوم الحكومة التونسية أيضاً بتنفيذ عدد من برامج التدريب من خلال الوكالة التونسية للتكوين المهني¹¹ وقد أُنشئت هذه الوكالة عام 1993 تحت إشراف وزارة التكوين المهني والتشغيل. وأسندت إليها المسؤولية عن التدريب المهني. وتبلغ ميزانيتها 200 مليون دينار (276 مليون دولار على أساس تعادل القوى الشرائية). كلها من الأموال العمومية. وتدير الوكالة التونسية للتكوين المهني 137 مركز تدريب تنتشر في كل ولايات تونس. ومنها مراكز متخصصة للتدريب في قطاعات مُعيّنة. مثل الإنشاءات والإلكترونيات والميكانيكا والسياحة والنسوجات (48 مركزاً). وكذلك مراكز للتلمذة الصناعية (61). وللشباب الريفيات (15). وللحرف اليدوية (13). وتقوم هذه المراكز بتدريب نحو 60 ألف طالب سنوياً ويعمل فيها نحو 7300 موظف. وتقدّم الوكالة التونسية للتكوين المهني مجموعة واسعة من أنشطة التدريب. منها: (1) دورات داخلية في مراكز التدريب؛ (2) اتفاقات التلمذة الصناعية مع شركة ما يقضي فيها المتدرب نصف وقته في التدريب؛ (3) دورات تدريب مُعدة خصيصاً للصناعة في منطقة مُعيّنة.

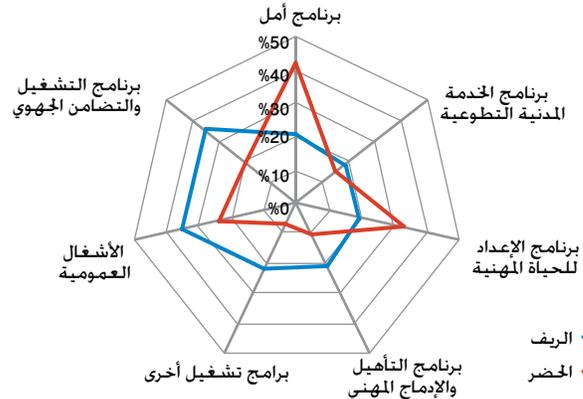
يوضّح الشكل 1-5 توزيع المنتفعين من الشباب ببرامج تنشيط سوق العمل عام 2011 وكانت الغالبية من خريجي الجامعات. أو 66 في المائة مقابل 33 في المائة للشباب الأقلّ تعليماً. وكان عدد المنتفعين أكبر من المتوسط في عام 2011 بسبب ارتفاع نسبة تغطية برنامج أمل الذي توقف العمل به الآن. ومع ذلك. فإن الشكل يتيح أساساً جيداً للمقارنة بين فئات الشباب المنتفعين.

المبادرات الأصغر حجماً التي تستهدف الشباب غير المهرة. بيد أن الكثير من آليات برنامج التشغيل والتضامن تفتقر إلى التنسيق مع البرامج الأخرى. وتتداخل بعض أدوات برنامج التشغيل والتضامن على نطاق واسع مع البرامج القائمة للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل. مثل برامج التدريب المهني للخريجين الشباب. ومُثّل أدوات أخرى تكراراً لبرامج ماثلة تنفذها وزارة التنمية الجهوية ومانحون آخرون. مثل الأشغال العمومية كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة. وكانت هناك حالات لمشروعات أشغال عمومية لم تكتمل قط أو دفعت أجوراً لعمال لم يحضروا للعمل. وفضلاً عن ذلك. ثمة شواهد ومؤشرات على أن برامج التشغيل والتضامن ليس لها إطار واضح أو إجراءات واضحة للحكومة. أو آلية شفافة لتخصيص الأموال (البنك الدولي 2013ج). وتفتقر هذه البرامج بقدر كبير إلى الرصد والمتابعة. ولا تقوم عموماً بالفحص والتدقيق في أوضاع المنتفعين الذين لهم سجلات في الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل. وهو ما يتيح لبعض الأفراد الاستفادة من عدة برامج مختلفة في آن واحد. وقد تكون آثار برامج الأشغال العمومية على سوق العمل في الأمد الطويل ضئيلة. وأظهرت الأبحاث أن وصمة الحزّي والعار تصاحب وظائف الأشغال العمومية وقد تضعف من أهلية المشاركين للعمل على المدى الطويل (Robalino et al . 2013). ويعرض الفصل التالي نهجاً بديلاً لتصميم مشروع قابل للتوسعة والتطوير لتشغيل الشباب العاطلين الذين لم يصلوا إلى مستوى التعليم الثانوي. ولاسيما من هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب.

الشكل 1-5. المنتفعون من البرامج التي يمولها صندوق التضامن الوطني. (2011)

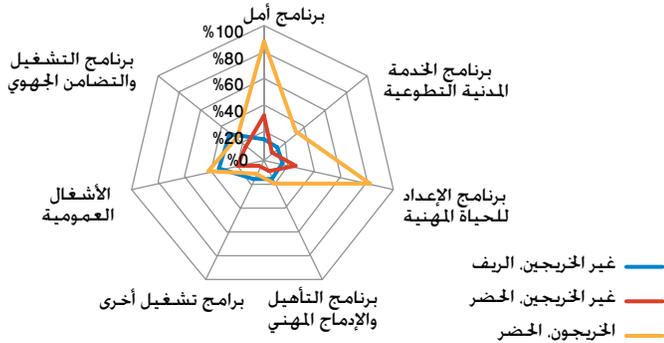


الشكل 2-5. الوعي ببرامج تنشيط سوق العمل: الحضر مقابل الريف



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012. ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

الشكل 3-5. الوعي ببرامج تنشيط سوق العمل حسب مستويات التعليم



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012. ملاحظة: يشير الشكل إلى كل الشباب الذين هم خارج دائرة التعليم والتدريب. ولا تشتمل العينة الريفية على أعداد كافية من الخريجين تتيح المقارنة.

التصورات السائدة بشأن برامج تنشيط سوق العمل

يبدو، بوجه عام، أن نقص المعرفة بمعظم برامج الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل يؤدي إلى الانخفاض الشديد لمعدلات مشاركة الشباب المؤهلين في هذه البرامج. فنلت الشباب يعتقدون أنهم غير مؤهلين لهذه البرامج، وأكثر من الربع لا يعرفون كيفية التسجيل فيها. وذلك وفقاً لما كشفت عنه النتائج المعروضة أدناه لمسح استقصائي أجري في الآونة الأخيرة.¹² ويبدو أن نقص المعلومات بشأن كيفية التسجيل يشكل مشكلة أكبر في حالة البرامج التي لا تدار على المستوى الوطني. الانخفاض الشديد لمستوى الوعي بالبرامج القائمة ولاسيما في المناطق الريفية، فالقليل من البرامج المصممة لمساندة الشباب العاطلين في بحثهم عن عمل معروف لأكثر من ربع المجيبين الشباب في المسح الاستقصائي (انظر الشكل 2-5)، وحتى أكبر البرامج، وهو برنامج أمل، الذي كان يُقدّم دعماً للأجور لخريجي الجامعات العاطلين، لم يكن يعرفه سوى 42.5 في المائة من المجيبين في المناطق الحضرية، ونسبة ضئيلة 20.5 في المائة من الشباب في المناطق الريفية، وبالمثل برنامج آخر - هو برنامج الإعداد للحياة المهنية الذي يساهم في دفع نسبة من تكاليف الأجور للخريجين العاطلين - لم يكن يعرفه سوى 33.2 في المائة من الشباب المجيبين في المناطق الحضرية، و19.5 في المائة من الشباب التونسيين في المناطق الريفية. وما زال برنامج التأهيل والإدماج المهني الذي يستهدف الذين لا يحملون شهادات جامعية غير معروف إلى حد كبير، ولم يسمع به سوى 10.7 في المائة من الشباب في الحضر و21.1 في المائة من الشباب في الريف. وأشهر برنامجين في المناطق الريفية هما برنامج الأشغال العمومية كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة (35.2 في المائة) والأنشطة الأخرى في إطار آليات تنشيط سوق العمل التي تُقدّم برعاية برنامج

التشغيل والتضامن للتنمية الجوهية (35.2 في المائة).¹³ ولا يختلف مستوى وعي الشباب التونسي بالبرامج كثيراً من منطقة إلى أخرى أو بين الجنسين. لكن الشباب في الجنوب الريفي أكثر وعياً ببرنامج الأشغال العمومية (انظر المرفق، الشكل 5-1).

ينخفض بشدة مستوى وعي شباب الحضر الذين لا يحملون شهادات جامعية ببرامج التشغيل، حتى بالبرامج القليلة المتاحة لمن لا يحوزون شهادات جامعية. فهناك واحد فحسب من كل خمسة من شباب الحضر التونسيين الذين لا يحملون شهادات جامعية على دراية ببرنامج الأشغال العمومية كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة (20.4 في المائة)، وواحد فحسب من كل عشرة يعرف برنامج التأهيل والإدماج المهني (10.1 في المائة) كما هو موضح في الشكل 3-5. أمّا البرامج الأخرى ومنها أمل والإعداد للحياة المهنية والخدمة المدنية التطوعية فإنها معروفة بدرجة أكبر كثيراً لدى الشباب خريجي الجامعات. والأهم من ذلك، أن البرامج المتاحة للشباب التونسيين الذين لا يحملون شهادة جامعية، مثل برنامج الأشغال العمومية كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة أو برنامج التأهيل والإدماج المهني، غير معروفة إلى حد كبير للفئة المستهدفة في مناطق الريف والحضر على السواء في تونس. أعطى الشباب الذين هم على دراية ببرامج تنشيط سوق العمل، بوجه عام، تقييماً متديناً للغاية لهذه البرامج كما يتضح في التحليل النوعي، وينظر إلى برامج منها أمل على أنها بمثابة وظيفة تدر دخلاً بدون جهد يتم تنفيذها لأسباب سياسية. ولا يكن الشباب ثقة تذكر في البرامج، فهم يعتبرونها غير فاعلة، بل "عملية صورية" وعلاجاً عاماً لكل العلل تم تصميمه من أجل خفض عدد العاطلين بطريقة مصطنعة (2012، Aaba).

المشاركة في برامج تنشيط سوق العمل

تعد معدلات المشاركة في البرامج منخفضة للغاية. إذ لم يشارك سوى واحد تقريبا من كل 10 شباب شملهم المسح الاستقصائي في برنامج رئيسي مثل أمل أو برنامج الإعداد للحياة المهنية. ومن الملاحظ بوجه عام أن معدلات المشاركة في البرامج منخفضة في المناطق الحضرية. وأشد انخفاضاً في المناطق الريفية (انظر الشكل 4-5). وكانت البرامج التي حظيت بأكبر معدلات من المشاركة هي برنامج أمل (11 في المائة في الحضر و9.8 في المائة في الريف)، وبرنامج الإعداد للحياة المهنية (12.1 في المائة للحضر و8 في المائة للريف) والخدمة المدنية التطوعية (3.9 في المائة في الحضر و11.5 في المائة في الريف). واستهدفت هذه البرامج جميعاً خريجي الجامعات، وهو ما يفسّر سبب الانخفاض الشديد للمعدل العام لمشاركة الشباب الذي يضم الشباب الأقل تعليماً. ويظهر توزيع آخر حسب المناطق أنه بين البرامج الأخرى، ومنها برنامج التنمية الجهوية، سجّل برنامج التشغيل والتضامن أكبر معدلات الانتفاع والمشاركة في منطقة الريف الساحلية. وانعدمت المشاركة تقريبا في المناطق الريفية في الداخل والجنوب، وهو ما يعزز التفاوتات الجهوية (انظر المرفق 5، الشكل 5-2).

وشكا شباب شاركوا في برامج التدريب في مقابلات أجريت معهم من الازدحام في الفصول الدراسية وأن المعدات كانت قديمة وعتيقة، ومن سوء الإدارة، وغياب الفرص بعد إتمام التدريب. وفيما يلي وصف لأحد المنقطعين عن الدراسة، يعمل حالياً في مزرعة أسرته. محاولاته للحصول على مزيد من التدريب:

في ورشة اللحام، كانت هناك ثمانية أجهزة لحام وبلغ عدد المتدربين 35. ولم يكن المدّرب يقدم أية معلومات، ولم تكن هناك أدوات أو مستلزمات للعمل. ولم يكن ذلك مستغرباً. ولا شك أن أموراً كثيرة كهذه تؤثر في المتدربين... ولذا، ترك نصف المشاركين دورة التدريب قبل نهايتها. أحد الطلاب المتسربين من التعليم (23 عاماً) سيدي بوزيد، المناطق الداخلية بتونس

لقد جرّبتها [البرامج]. ولم أعد أثق في الدولة. وحتى حينما تتحقق نتائج جيدة، فإن من يعملون في مكتب التشغيل يتقاضون رسوماً باهظة. أحد الخريجين العاطلين عن العمل، ولاية المهديّة، المنطقة الساحلية بتونس.

أعرف كثيراً من الناس الذين حصلوا على وظائف بفضل نفوذ المعارف أو لأن آبائهم يعملون في مكتب التشغيل. رئيسة إدارة بأحد البنوك (28 عاماً)، مدينة تونس

ولا تعتبر برامج الأشغال العمومية ودورات تدريب برنامج الإعداد للحياة المهنية حلولاً بعيدة الأثر. وثمة فرق كبير بين الأشغال العمومية أو التدريب أو برنامج أمل، ومثلاً إنشاء مصنع قد يعمل فيه 700 شخص.

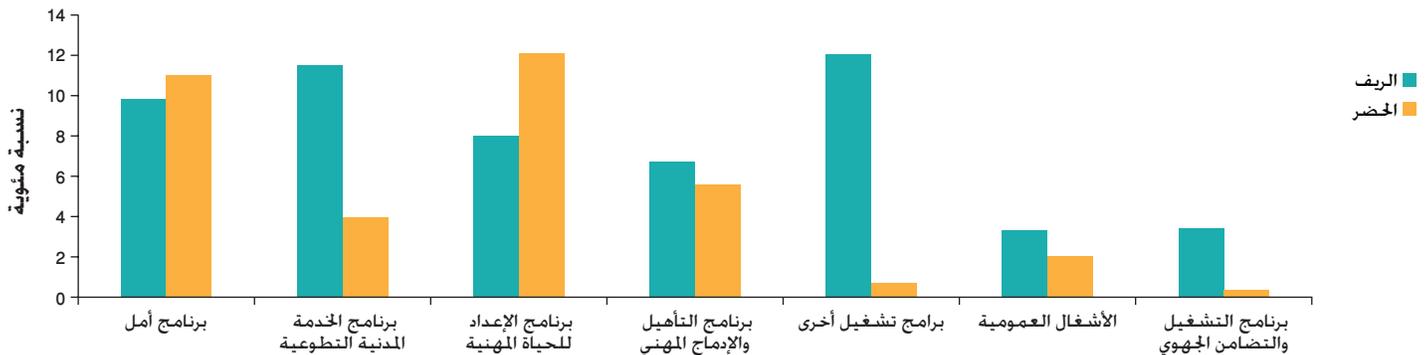
أحد الطلاب، قفصة، جنوب تونس

ويرى الشباب أن أرباب الأعمال ولا سيما في القطاع الخاص هم

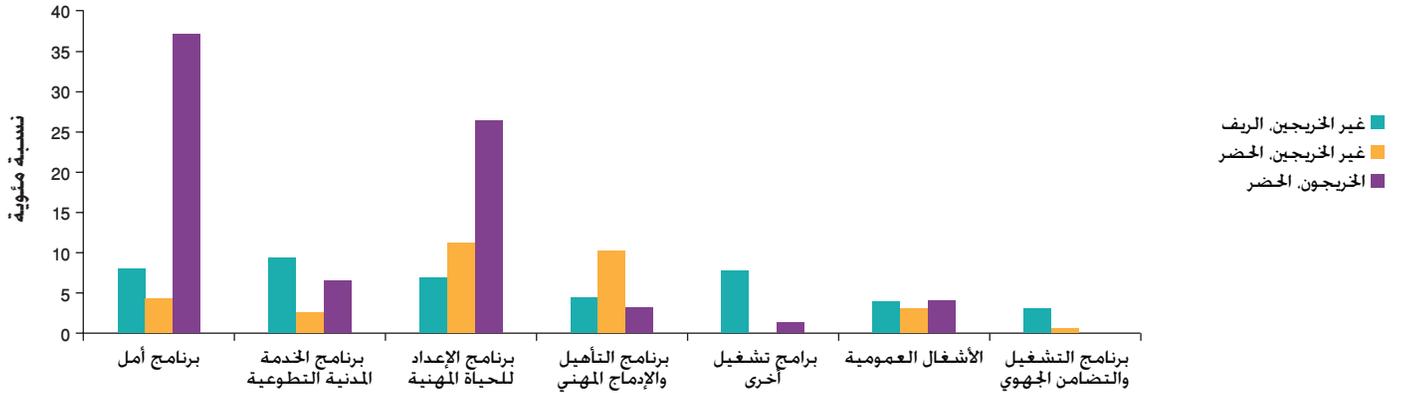
المستفيدون الرئيسيون من برامج التشغيل النشطة. ويعتبر كثيرون الدعم المالي للأجور مُنبِطاً لهمم الشركات عن التوظيف الدائم للشباب العاطلين. وعلى وجه الخصوص، قد يؤدي الدعم إلى زيادة الممارسات الاستغلالية كما أشار شباب من الجيبين في مسح استقصائي.

ماذا تفعل الشركة؟ إنها تريح من نظام تشغيل أفراد في إطار برنامج الإعداد للحياة المهنية، إذ تدفع لهم رواتب هزيلة، وتطردهم في نهاية العقد. ثم تقوم بتحويل الأموال التي كسبتها إلى خارج البلاد. أحد الخريجين العاطلين عن العمل، زغوان، شمال شرق تونس

الشكل 4-5. المشاركة في برامج تنشيط سوق العمل، الحضر مقابل الريف



الشكل 5-5. المشاركة في برامج تنشيط سوق العمل حسب مستويات التعليم



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012.

ملاحظة: يشير الشكل إلى كل الشباب الذين هم خارج دائرة التعليم والتدريب. ولا تشتمل العينة الريفية على أعداد كافية من الخريجين لتتيح المقارنة.

المسح الاستقصائي في 2012، وهي نسبة تقل كثيرا عن متوسط معدل التشغيل (انظر الشكل 5-6). وللمقارنة، كان 24.2 في المائة من المشاركين السابقين في برنامج الإعداد للحياة المهنية في المناطق الحضرية يعملون وقت إجراء المسح. ومع أن البيانات لا تتيح إجراء تحليل سببي، فإن علاقات الارتباط تنبئ بأن أنشطة التلمذة الصناعية في إطار برنامج الإعداد للحياة المهنية كانت أكثر فاعلية على نحو كبير في تحسين التأهيل للعمل إذا ما قورنت بالتحويلات النقدية غير الموجهة إلى حد كبير في برنامج أمل. بيد أن برنامج أمل قلل فيما يبدو من فرص التشغيل بين الشباب المسجلين.

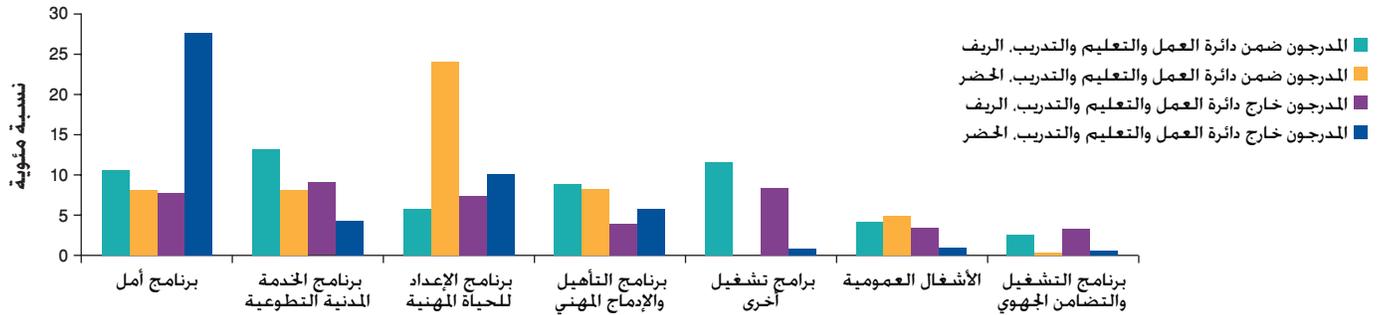
مزايا برامج تنشيط سوق العمل

من الصعب تقييم أثر برامج تنشيط سوق العمل، وذلك للافتقار إلى بيانات منتظمة للرصد والمتابعة وبسبب مسألة عزو الآثار إلى مسبباتها. وتحدث مشكلة عزو النواتج إلى السبب لأن الخريج ربما يكون قد حصل على وظيفة معينة دون المشاركة في أحد البرامج. وتتفاوت معدلات الالتحاق بسوق العمل بين المصادر، ولا تقوم على أساس التحليل السببي، وإيها على نتائج مسح استقصائي لبيانات يقدمها الأفراد. وتتراوح معدلات الالتحاق بسوق العمل بين 10 و20 في المائة للبرامج الرئيسية الثلاثة، وهي برنامج التأهيل والإدماج المهني وبرنامج تشغيل حملة شهادات التعليم العالي وبرنامج الإعداد للحياة المهنية (Abaab، 2012).

وبعد الثورة، التحق خريجو الجامعات في المناطق الحضرية بأعداد كبيرة بأكبر برنامجين وهما أمل والإعداد للحياة المهنية. وذكر أكثر من واحد من كل ثلاثة شباب خريجين في الحضر (37.2 في المائة) أنهم شاركوا في برنامج أمل وأكثر من الربع (26.5 في المائة) في برنامج الإعداد للحياة المهنية (انظر الشكل 5-5). وشارك في الواقع حوالي 6.2 في المائة في البرنامجين كليهما. وشهدت البرامج الأخرى للخريجين معدلات مشاركة أقل. مثل برنامج الخدمة المدنية التطوعية (6.6 في المائة). ومن المثير للدهشة أن عدداً كبيراً من الشباب الذين لا يحملون درجات جامعية أفادوا بأنهم شاركوا في برامج رئيسية مُصمَّمة للخريجين. مثل برنامج أمل (4.5 في المائة في الحضر و8.2 في المائة في الريف) وبرنامج الإعداد للحياة المهنية (11.3 في المائة في الحضر و7 في المائة في الريف). وهو ما يثير تساؤلات بشأن آلية الاستهداف والإدارة المالية للبرامج المخصصة للخريجين وحدهم. وتبيّن أيضاً ضعف تصميم هذه البرامج في البحوث النوعية التي وجدت أن معظم البرامج يُنظر إليها على أنها مجرد أداة سياسية تعود بالنفع في معظمها على القطاع الخاص.

تعتبر معدلات الانتفاع ببرامج تنشيط سوق العمل في تونس مرتفعة نسبياً، لكن لا يعرف إلا القليل عن أثرها على التأهيل للعمل والتوظيف. فعلى سبيل المثال، كان 8.2 في المائة من المشاركين السابقين في برنامج أمل في المناطق الحضرية ملتحقين بوظائف بحلول وقت إجراء

الشكل 5-6. مشاركة الشباب الذين هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب في برامج تنشيط سوق العمل



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012. ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

التشغيل للمتفيعين السابقين من برنامج أمل كثيراً عن متوسط معدل التشغيل بين الشباب التونسيين. يبدو أن معدلات التشغيل التي حققها برنامج الإعداد للحياة المهنية أكبر إلى حد ما. لكن لم يتضح بعد هل استطاع البرنامج إيجاد أي مزايا صافية لمشاركيه.

2-5 برامج النهوض بمشروعات الأعمال الحرة

ويمكن أن يلعب العمل الحر للشباب دوراً مهماً في معالجة إقصائهم. بالإضافة إلى تعزيز توليد الدخل والحد من البطالة بين الشباب. وجرى في الأونة الأخيرة إطلاق مشروعات تجريبية في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن بينها تونس (انظر مثلاً، Premand et al, 2012). وأظهر الكثير من هذه المشروعات تحقيق آثار ملموسة. غير أنها تتركز على خريجي الجامعات وغيرهم من الشباب ذوي المهارات. غير أنه لا تتاح للشباب المحرومين الذين لم يحصلوا على شهادة التعليم الثانوي. ويؤلفون عموماً الفئة الأكبر بين الذين هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب في المناطق الريفية والحضرية. إمكانية الاستفادة من كثير من هذه البرامج. ويحوز الكثير من هؤلاء الشباب والشابات بالفعل خبرات في مجال الأعمال الحرة في القطاع غير الرسمي. ويمكن من خلال توفير تدريب إضافي تمكين الشباب المحرومين من إقامة شركات أعمال مزدهرة.

وتم تصميم عدد من البرامج لمساندة أصحاب مشروعات الأعمال الحرة الحاليين والمحتملين. وتدير الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل برنامج مرافقة باعثة المؤسسات الصغرى (برنامج لتمويل

وتعتبر تكلفة النجاح في إيجاد وظيفة للمنتفع الواحد مرتفعة في معظم البرامج. وفي بعض الحالات مرتفعة للغاية. وعلى سبيل المثال. فإن برنامج الإعداد للحياة المهنية يتكلف 9000 دينار (12407 دولارات) في كل جهد ناجح لإيجاد وظيفة لأحد المنتفعين (Abaab, 2012). ويجب تنفيذ سياسات تنشيط سوق العمل بقدر أكبر من الفاعلية لمعالجة مشكلة البطالة وعدم التوافق بين المهارات واحتياجات السوق. وفي الواقع، إنه مع إصابة المزيد والمزيد من العمال المحتملين بالفقر وبقائهم خارج قوة العمل، يزداد خطر تدهور المهارات وتقادمها. بيد أن الآثار على المالية العامة لمثل هذه البرامج الواسعة يكون لها انعكاسات خطيرة على صعيد الاقتصاد الكلي في بلد صغير مثل تونس. وحتى في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي بها عادة مؤسسات وممارسات متقدمة نسبياً في هذا الشأن، فقد تم إنفاق أقل من 0.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط على أنشطة برامج تنشيط سوق العمل في عام 2011.

وتظهر الشواهد المتاحة أن معظم برامج تنشيط سوق العمل، مثل برنامج أمل وبرنامج الإعداد للحياة المهنية، تكون تنازلية إلى حد كبير وأنها تساند في معظمها الشباب الميسورين الحاصلين في الغالب على تعليم عال. ودأبت الغالبية العظمى من البرامج على استبعاد العاطلين الذين هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب. والشباب التونسيين الأقل تعليماً. الذين يأتي الكثير منهم من أوساط أفقر. على الرغم من أنهم يؤلفون أكثر من ثلاثة أرباع الشباب العاطلين. وفي غياب أية محاولة جديدة لتقييم آثار البرامج الكبيرة لتنشيط سوق العمل في تونس. فإن تحليل الارتباط الأساسي ينبئ بأن برنامج أمل -وهو أكبر البرامج في البلاد- تسبب في تدهور أهلية المشاركين فيه للعمل والتوظيف.¹⁵ وتقل معدلات

التصورات السائدة عن برامج تشجيع الأعمال الحرة

يفوق مستوى الوعي بالبرامج الحالية لتشجيع الأعمال الحرة مثيله الذي حظيت به برامج تنشيط سوق العمل لكنه لا يزال منخفضاً. وكما يتضح من الشكل 5-7، فإن ثلث شباب الريف تقريبا على دراية ببرامج تشجيع الأعمال الحرة. مثل برنامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى (34 في المائة)، والصندوق الوطني للتهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى (33.9 في المائة)، وصندوق التضامن الوطني (34.1 في المائة)، والقروض الصغرى التي يقدمها بنك التضامن الوطني (36.5 في المائة)، والقروض الصغرى الأخرى (36.2 في المائة). وعلى الجانب الآخر، في المناطق الحضرية، ليس معروفاً سوى صندوق التضامن الوطني (56.9 في المائة)، والقروض الصغرى لبنك التضامن الوطني (42.4 في المائة)، وفيما يتعلق بالبرامج الباقية، فإن أقل من ربع شباب الحضر على دراية بالصندوق الوطني للتهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى (23.5 في المائة)، والخمس فحسب يعرفون القروض الصغرى بخلاف قروض بنك التضامن الوطني (20.5 في المائة)، وواحد فحسب من كل تسعة أفراد على دراية ببرنامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى (11.3 في المائة)، ولا تختلف مستويات وعي الشباب التونسي بالبرامج بين المناطق اختلافاً كبيراً. ماعدا شباب الريف في الجنوب الذين يبدو أن لديهم وعياً أكبر ببرنامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى عن نظرائهم، ولكنهم في الوقت نفسه تقل معرفتهم بالقروض الصغرى ماعدا قروض بنك التضامن الوطني (انظر المرفق 5، الشكل 5-3).

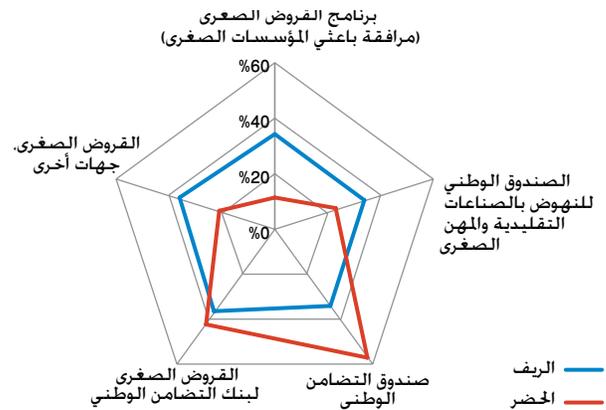
تقل درجة الوعي بالبرامج كثيرا بين شباب الحضر في تونس الذين لا يحملون شهادات جامعية. ويعرف الشباب خريجو الجامعات معظم برامج النهوض بالأعمال الحرة بقدر أكبر من نظرائهم الذين لا يحوزون شهادة جامعية كما يتضح من الشكل 5-8. ويبلغ الفرق في الوعي بهذه البرامج أقصاه بشأن القروض الصغرى لبنك التضامن التونسي (23.4 نقطة مئوية)، ويبلغ أدناه فيما يتعلق ببرامج القروض الصغرى الأخرى (10.3 نقطة مئوية). ويُعتبر مستوى الوعي بين الذين لا يحملون شهادات جامعية بالمناطق الريفية مرتفعا باستمرار ويدور حول الثلث، في حين يرتفع بدرجة أكبر بين شباب الحضر الذين لا يحملون درجات جامعية ليشمل أكثر من نصف كل الجيبين في المسح الاستقصائي (53 في المائة)، لاسيما فيما يتعلق بصندوق التضامن الوطني.

مع أن البرامج تستهدف الشباب العاطلين، فإن دراية الشباب التونسيين الذين ليس لهم عمل بالبرامج القائمة يقل عن الشباب الذين يعملون. وكما تقل معرفة الشباب التونسيين الذين هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب بالبرامج القائمة بقدر كبير عن نظرائهم من غير هذه الفئة، وهذه الفجوة في المعرفة كبيرة ولاسيما فيما يتعلق بالقروض الصغرى وبرامج العمل الحر الصغيرة وتؤدي إلى زيادة الإقصاء الاقتصادي للشباب التونسيين الذين ينحدرون من بيئات محرومة، وفيما يتصل بالعلاقات بين الجنسين، فإن الفروق بينهما قليلة جدا، لكن يبدو

الأصغر الذي يتركز على أصحاب الأعمال الحرة ومناخ الانتفاع به لخريجي الجامعات ومن لا يحملون شهادات جامعية. ويُقدّم البرنامج قروضا تصل قيمتها إلى 100 ألف دينار (137850 دولاراً) وفقا لمعدل تبادل القوة الشرائية) للمشروع الواحد. لكن متوسط حجم القروض في عام 2011 بلغ 247 دينارا (340.50 دولارا). فضلا عن ذلك، يتيح البرنامج تقديم خدمات التوجيه المهني والمساندة في تصميم المشروعات وإعداد خطط الأعمال الخاص بها وكذلك إمكانية الاتفاق على تقديم تدريب عملي مع الشركة لمدة عام. ويحصل المنتفعون من لا يحملون شهادات جامعية على منحة شهرية قيمتها 100 دينار (137.85 دولار) لمدة 12 شهرا. وتبلغ قيمة المنحة للخريج الجامعي مثلي هذا القدر. وبلغ عدد المنتفعين بخدمات البرنامج 17 ألفا في عام 2011 (البنك الدولي 2013ج).

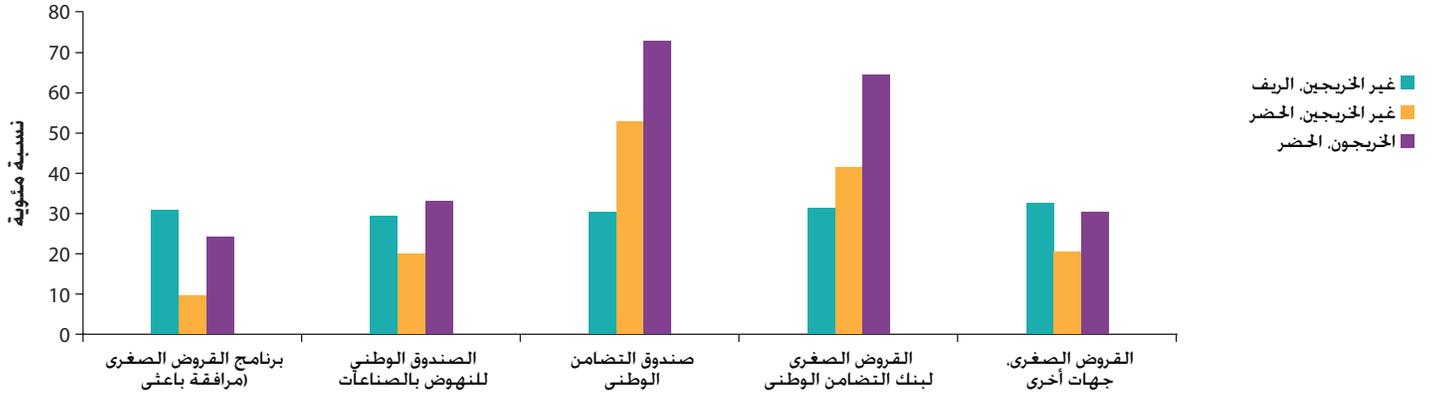
ويدير بنك التضامن التونسي¹⁶ أيضا برامج الائتمان الأصغر ومشروعات الأعمال الحرة. وتقدّم هذه البرامج قروضا ميسّرة لأصحاب الأعمال الحرة المحتملين ومنهم الشباب مباشرة أو عن طريق الجمعيات. ويُقدّم برنامج القروض المباشرة اثمانا تصل قيمته إلى 100 ألف دينار (137850 دولارا) ويُرَد على فترة تتراوح بين ستة أشهر وسبعة أعوام مع فترة سماح من ستة أشهر إلى ثلاثة أعوام وفائدة قدرها 5 في المائة (Abaab، 2012). وتشتمل أهداف بنك التضامن على: (1) تسهيل عملية تمويل صغار المستثمرين الذين تتوفر لديهم موارد كافية ولا يملكون ضمانات مصرفية؛ و(2) تمويل المشروعات التي تدر دخلا وخلق فرص العمل في مختلف القطاعات، ومنها المشروعات التجارية الصغيرة والحرف اليدوية والزراعة والخدمات في شتّى أنحاء البلاد (الريف والحضر) (Abaab، 2012).

الشكل 5-7. الوعي ببرامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة. الحضر مقابل الريف



المصدر: البنك الدولي 2012، د، 2012هـ. ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

الشكل 5-8. الوعي ببرامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة، حسب مستويات التعليم



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ.

ملاحظة: يشير الشكل إلى كل الشباب الذين هم خارج دائرة التعليم والتدريب. ولا تشتمل العينة الريفية على أعداد كافية من الحريجين تتيح المقارنة.

والمشاركة بين شباب الحضر الذين لا يحملون شهادات جامعية. فقد التحق شباب واحد فحسب من كل مائة خريج جامعي بأحد برامج تشجيع الأعمال الحرة التي قدمها القطاع العام. ويزداد معدل الانتفاع بهذه البرامج زيادة كبيرة بين الشباب الذين لا يحملون شهادات جامعية، ولاسيما ببرنامج القروض الصغيرى (مرافقة باعثي المؤسسات الصغيرى) (1.9 في المائة للحضر و3.8 في المائة للريف)، وصندوق التضامن الوطني (1.7 في المائة للحضر و4.7 في المائة للريف)، وبنك التضامن الوطني (3 في المائة للحضر و3 في المائة للريف) كما هو مبيّن في الشكل 5-10. وتشير هذه النتيجة إلى أن حملة شهادات التعليم العالي أكثر ميلا إلى البحث عن وظيفة ذات أجر لدى الغير وأن الشباب الأقل تعليما يزداد

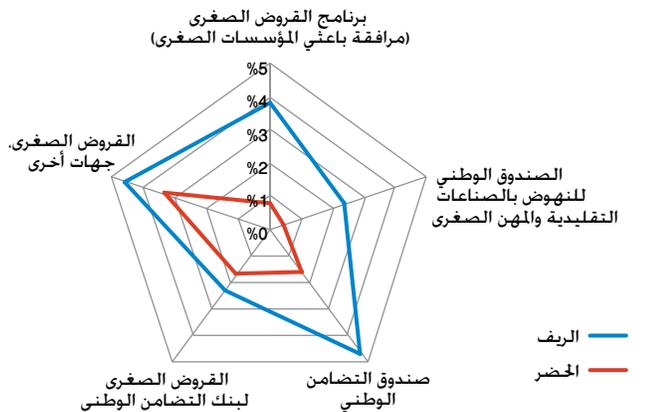
أن الشباب في المناطق الحضرية لديهم وعي أكبر بالصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغيرى والقروض الصغيرى عدا تلك التي يقدمها بنك التضامن التونسي. وفي المناطق الريفية، ليس هناك اختلاف واضح (انظر المرفق 5، الشكل 5-4).

المشاركة في برامج النهوض بالأعمال الحرة

ينخفض بشدة معدل المشاركة والانتفاع بالبرامج، لا سيما في المناطق الحضرية، حيث لم تزد نسبة مشاركة الشباب عن واحد في المائة فقط من كل 100 شاب في برامج النهوض بالأعمال الحرة. ومن الملاحظ، أن معدلات المشاركة عموما في هذه البرامج منخفضة في المناطق الريفية، بل أشد انخفاضاً في المناطق الحضرية (انظر الشكل 9-5). والبرامج التي حظيت بأكبر حصة من المشاركة والانتفاع هي صندوق التضامن الوطني (4.7 في المائة في الريف و1.6 في المائة في الحضر)، وبرنامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغيرى (3.8 في المائة في الريف و0.8 في المائة في الحضر)، والقروض الصغيرى الأخرى (4.6 في المائة في الريف و3.4 في المائة في الحضر). ويظهر توزيع حسب المناطق أن برنامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغيرى والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغيرى وصندوق التضامن الوطني سجّلت أكبر معدلات الانتفاع والمشاركة في منطقة الساحل الريفية، والمناطق الداخلية. ومن ناحية أخرى، فإن الشباب التونسي في الجنوب الريفي أكثر اهتماماً ببرامج القروض الصغيرى من نظرائهم في المناطق الساحلية. (انظر المرفق 5، الشكل 5-5) ويوجه عام، فإن برامج تشجيع مشروعات ريادة الأعمال للشباب يجب استخدامها على نطاق أوسع في المناطق المتأخرة.

قليلا ما التحق خريجو الجامعات من أهالي الحضر - وهم مجموعة ذات أولوية لواضعي السياسات- بأي من برامج النهوض بمشروعات الأعمال الحرة. وحظيت برامج القروض الصغيرى بأعلى نسبة من الانتفاع

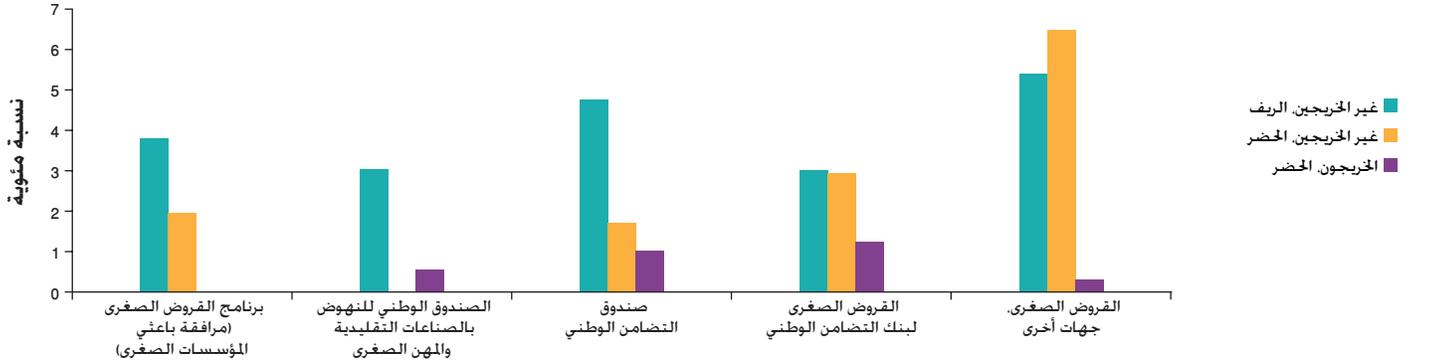
الشكل 9-5. المشاركة في برامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة، الحضر مقابل الريف



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012هـ.

ملاحظة: يشير الشكل إلى جميع الشباب.

الشكل 5-10. المشاركة في برامج تشجيع مشاريع الأعمال الحرة حسب مستويات التعليم



المصدر: البنك الدولي 2012، 2012. ملاحظة: يشير الشكل إلى كل الشباب الذين هم خارج دائرة التعليم والتدريب. ولا تشتمل العينة الريفية على أعداد كافية من الحريجين تتيح المقارنة.

3-5 خدمات الشباب الأخرى

برامج وزارة الشباب والرياضة

تتخذ وزارة الشباب والرياضة مجموعة متنوعة من البرامج من أجل الشباب. أقدمها وأشهرها مراكز الشباب. وتهدف هذه المراكز إلى التشجيع على اتباع أنماط الحياة الصحية ومنع السلوكيات المحفوفة بالخطر. وأنشئ أول مركز في عام 1963. وتعرض هذه المراكز مجموعة متنوعة من أنشطة الترفيه والتدريب المهني في مجالات التكنولوجيا، واللغات، والفنون. وتهدف إلى النهوض بالمواطنة وتعزيز اندماج الشباب في المجتمع. ويتوفر 316 مركزا دائما مزودا بملاعب رياضية ومنشآت أخرى في البلديات في شتى أرجاء البلاد. و224 مركزا ريفيا. و14 مجمة رياضية شاملا - بالإضافة إلى 44 ناديا متنقلا تصل بالأنشطة إلى المناطق الريفية المحرومة.

لقد أدى استخدام مراكز الشباب لأغراض الدعاية في ظل النظام القديم إلى تشويه صورتها. وفي أعقاب الثورة. خفف المرسوم 119 لسنة 2011 من السيطرة المركزية على مراكز الشباب. ونص على نظم أكثر ديمقراطية للإدارة. ومنحها مزيدا من الاستقلال المالي الذي أتاح لها الاستجابة على نحو أكثر فاعلية للاحتياجات والتفضيلات المحلية. وتم أيضا تعيين مزيد من الموظفين ولاسيما من الشباب من حملة المؤهلات العليا. وتظهر الإحصاءات الرسمية أن مراكز الشباب الدائمة اجتذبت قرابة 90 ألف مستخدم في عام 2011. وأن المراكز الريفية والمتنقلة اجتذبت 390 ألف شاب. ولكن في غياب نظام صارم للرصد والمتابعة. من غير المحتمل أن تكون هذه الأرقام تعبيراً عن العدد الفعلي للمستخدمين. وتقول وزارة الشباب والرياضة إن أكثر الأنشطة شيوعاً هي الرياضة والدخول إلى شبكة الإنترنت. وتفيد تقارير الوزارة أن نسبة الحضور هبطت 36 في المائة منذ عام 2010. وهو امتداد لإتجاه من تناقص معدلات الحضور على مدى عدة سنوات. وما زال الحصول على التمويل من

لديهم احتمال السعي وراء العمل الحر لحساب الذات. على الرغم من أن هذه البرامج المتاحة للنهوض بمشروعات الأعمال الحرة تستبعد حالياً الشباب الذين يعملون لحسابهم الخاص في القطاع غير الرسمي.

ترتفع معدلات المشاركة والانتفاع بهذه البرامج بين الشباب التونسيين العاطلين ارتفاعاً ملموساً في المناطق الريفية. ومع أن معدلات الانتفاع بالبرامج بين من هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب والشباب المشتغلين تصل إلى مستويات متماثلة في المناطق الريفية. فإن الشباب خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب في المناطق الحضرية يشاركون في برامج النهوض بالأعمال الحرة مع احتمال أن تنخفض هذه المشاركة بقدر كبير عن شباب الحضر الذين لديهم عمل. وعلى سبيل المثال. شارك 6.7 في المائة من الشباب التونسيين المشتغلين في المناطق الحضرية في برامج للقروض الصغرى - غير القروض الصغرى التي يمنحها بنك التضامن التونسي (3.8 في المائة في برامج القروض الصغرى لبنك التضامن) في مقابل 2.2 في المائة فحسب من الشباب الذين هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب في الحضر (0.6 في المائة في القروض الصغرى لبنك التضامن) (انظر المرفق 5. الشكل 5-6). وفضلاً عن ذلك. يمكن ملاحظة أنماط مختلفة للانتفاع بالبرامج والمشاركة فيها حسب أوضاع الفقر ومنطقة السكن (انظر المرفق 5. الشكل 5-7). فمعدلات الانتفاع في المناطق الحضرية أعلى بوضوح بين الشباب في الأسر الفقيرة. ولكن في المناطق الريفية. التباين كبير. وعلى الأخص. يشارك الشباب التونسيون من الأسر الريفية الفقيرة أساساً في برنامج صندوق التضامن الوطني (6.1 في المائة). وبرنامج النهوض بالمؤسسات الصغرى (4.1 في المائة). وغيره من القروض الصغرى (3 في المائة). ومن ناحية أخرى. يميل الشباب من الأسر الريفية الأغنى إلى المشاركة في جميع برامج تشجيع الأعمال الحرة: القروض الصغرى الأخرى (5.4 في المائة). وقروض صندوق التضامن الوطني (3.9 في المائة). وبرنامج النهوض بالمؤسسات الصغرى (3.7 في المائة). والقروض الصغرى لبنك التضامن الوطني (3.5 في المائة). والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى.

إن بعض هذه المؤسسات الخيرية بدأت تُقدّم منحاً دراسية لدفع رسوم الدروس الخصوصية لطلبة المدارس الثانوية والخدمات الطبية. وفي بعض الحالات، تقدم مبالغ مالية صغيرة للشباب المقبل على الزواج. وفي المرحلة المقبلة، يجب إيجاد حوافز جديدة لتعزيز الشراكات بين الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية التي تساند إشراك الشباب. والجمعيات الخيرية من أجل البناء على تواصلها الفعّال مع الفئات المحرومة من الشباب على مستوى المجتمع المحلي، وتعميم نُهجها وتقريبها من المؤسسات الأخرى التي تنشط على المستوى المحلي (خوجة وموسى، 2013).

4-5 الاستنتاجات والتوصيات

التحديات الرئيسية

تواجه البرامج الرامية إلى تعزيز فرص الشباب في تونس حالياً عدداً من التحديات التي لا يمكن معالجتها والتصدي لها من خلال الوزارات والوكالات المركزية وحدها. وتنبئ الممارسات الجيدة في تونس والخارج بأن هذه التحديات يمكن معالجتها على نحو أكثر فاعلية من خلال الانخراط المباشر للقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية الناشئة المعنية بقضايا تشغيل الشباب، والحكومات المحلية، والشباب بوصفهم شركاء في هذه الجهود. ومع دخول قرابة 100 ألف شاب تونسي إلى سوق العمل كل عام¹⁷ تصبح الحاجة ماسة إلى إصلاح برامج تنشيط سوق العمل (منظمة العمل الدولية، 2013).

وتشتمل التحديات الرئيسية التي تحوّل دون الأداء الجيد لبرامج تنشيط سوق العمل على ما يلي:

- "تراكمت" على مر السنين مجموعة كبيرة من البرامج باهظة التكلفة لتنشيط سوق العمل، وهو ما أدّى إلى الازدواجية والتكرار، وعدم كفاية القدرات اللازمة لإدارتها. والافتقار إلى نتائج يمكن قياسها على أرض الواقع. وقد أصدرت الحكومة بالفعل مرسوماً يقضي بإدماج كل البرامج القائمة في أربع مجموعات من التدخلات: (1) التدريب والمساعدة في البحث عن وظيفة؛ (2) تقديم دعم مالي للأجور؛ (3) مساندة مشروعات الأعمال الحرة؛ (4) البرامج الجهوية لمساندة التشغيل. ولاسيما برامج الأشغال العمومية/التشغيل المؤقت. ويمكن أن يؤدي هذا الإدماج، في حال

المشكلات الرئيسية التي تواجهها مراكز الشباب، إلى جانب عدم توفر البنية التحتية والمعدات المناسبة ومنها أجهزة الحاسوب، والأهم من ذلك، أن مراكز الشباب سيعتدّ عليها لتقديم مجموعة أكثر شمولاً من الخدمات التي تلائم احتياجات الشباب وتتضمّن المحتوى المناسب والمشاركة المباشرة للشباب في تقديم الخدمات بغية اجتذاب العدد الأمثل من المستخدمين.

خدمات الشباب التي تقدمها مؤسسات الرعاية الدينية

منذ عام 2011، ابتكرت مؤسسات الرعاية الدينية والجمعيات الخيرية نهجاً بديلاً لتقديم الخدمات للشباب المستبعدة في المجتمعات المحلية المهتمّة، وملاءم الفجوات التي خلّفتها الخدمات والبرامج العمومية. وبالأرقام المطلقة، تم تسجيل مؤسسات الرعاية الدينية بعد الثورة واتسع نشاطها (خوجة وموسى، 2013). ولم تحض بضعة أشهر بعد الثورة حتى كانت مؤسسات الرعاية الدينية تقوم بدور لسد الفراغ الذي خلّفه تدهور الخدمات العمومية في المناطق المهتمّة، وأصبحت في بعض الأماكن عناصر اقتصادية فاعلة، وتفيد التقارير أن بعض هذه الجماعات بدأت المساعدة في تقديم خدمات التعليم وبذل جهود الوساطة في المنازعات المحلية والمساعدة في حل القضايا الإدارية وتقديم النصح في المشكلات الزوجية (مجموعة الأزمات الدولية، 2013). وفي العديد من القرى والمناطق الحضرية الفقيرة، انخرطت مؤسسات الرعاية الدينية أيضاً في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي. وفي بعض الحالات بدأت تقديم قروض معفاة من الفائدة للشباب الذين يعملون أعمالاً حرة.

ويعمل معظم هذه الجمعيات الجديدة في المناطق الفقيرة في الحزام الحضري قرب المدن الكبيرة في المناطق الساحلية لتونس التي يتفشى فيها الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي. وقد أجريت بحوث نوعية مكثفة لإثراء معلومات هذه الدراسة. وتبرز النتائج المستقاة من التضامن ودّوار - وهو حي كبير من أحياء مدينة تونس عدد سكانه نحو 600 ألف نسمة - هذا الوضع (خوجة وموسى، 2013). فقد ظهرت عدة مؤسسات دينية في المناطق الواقعة في الأحزمة الحضرية منذ الثورة، وانتشرت فيها على نطاق واسع اللافتات والملصقات والإعلانات. وبملا الكثیر من هذه المؤسسات الفراغ الذي خلّفه انهيار النظام القديم الذي كان يهيمن على المجتمع المدني من خلال أنشطة حزبه السياسي. وبالمقارنة بمنظمات المجتمع المدني الأخرى القائمة منذ وقت أطول، فإن الجمعيات الخيرية الجديدة تكون في العادة أفضل تمويلاً (خوجة وموسى، 2013). ويقال

على كيف تؤثر مختلف خصائص تصميم برنامج معين ومنها التفاعلات مع البرامج الأخرى في نواتج سوق العمل للشباب (Robalino et al, 2013).

المجالات الإستراتيجية التي تحتاج إلى مزيد من الإجراءات

تشهد تونس تحسّناً في أوضاع الاستقرار السياسي يتيح فرصة فريدة لإصلاح مجموعتها الواسعة من البرامج والخدمات الخاصة بالشباب، وجعلها في الوقت نفسه أكثر شمولاً وأقل تكلفة وأكثر قابلية للمساءلة. وكما يتضح من التحليل في هذا التقرير، فإن الشباب التونسيين ليسوا مجموعة متجانسة، فهم عدة جماعات فرعية، لكل منها المعوقات الخاصة بها على طريق الحصول على الفرص الاقتصادية والاجتماعية، ويجب أن تراعي برامج تنشيط سوق العمل وخدمات الشباب احتياجات مختلف الجماعات الفرعية في برامجها. وتهدف التوصيات التالية على صعيد السياسات إلى تحسين فاعلية برامج تنشيط سوق العمل وخدمات الشباب وتغطيتها، والبناء على حوار السياسات المتواصل منذ عام 2011 بين الحكومة التونسية ومختلف المؤسسات ومنها البنك الدولي.

تطوير خدمات التشغيل التي تؤدبها الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل

يتطلب ضمان تغطية كل الجماعات الفرعية للشباب الإجراءات التالية التي تبني على توصيات عدة تقارير فنية. وتشدد تقارير أخرى على إجراءات لتحسين قدرات الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل لتزويد منتفعيها بخدمات تشغيل متميزة منها المشورة والتدريب على المهارات التقنية ومهارات التواصل الشخصية والوساطة في الإلحاق بالوظائف. وأوصت التقارير أيضاً بتبسيط إدارة برامج تنشيط سوق العمل وتنفيذ أنشطته (Robalino et al, 2013). والإجراءات التالية ضرورية على طريق المضي قدماً:

- إزالة المعوّقات التنظيمية لتمكين القطاع الخاص من المشاركة في تقديم خدمات الوساطة. وقد تأكّدت أهمية إشراك القطاع الخاص في تقديم خدمات التشغيل ولاسيما الوساطة في اتفاقية بشأن وكالات الاستخدام الخاصة أقرتها منظمة العمل الدولية عام 1997 ويجب أن تصدق عليها تونس (الاتفاقية 181 التي تؤيدها التوصية 188)، ومن الضروري أيضاً تعديل قانون العمل لتسهيل تشغيل وكالات الوساطة الخاصة.

تنفيذه، إلى تحقيق وفر كبير في النفقات. بيد أن برامج تنشيط سوق العمل ما زالت تعرض العدد نفسه من الأنشطة، وفي الغالب على نحو غير فاعل.

- برامج تنشيط سوق العمل ذات طبيعة تنازلية وتساند في معظمها الشباب الحاصلين على تعليم عال. ويذهب نحو 80 في المائة من النفقات في برامج مساندة التشغيل إلى حملة شهادات التعليم العالي (Abaab, 2012) بالرغم من أنهم لا يُؤلّفون سوى نحو ربع الشباب الذين هم خارج دائرة التوظيف والتعليم والتدريب.¹⁸ وتستبعد برامج تنشيط سوق العمل الحالية في العادة الشباب الذين يندردون من أوساط أقل تعليماً ودخلاً ويسكنون في أحزمة الحضر والمناطق الريفية والمناطق المتأخرة.
- احتكار الدولة "بحكم القانون" لأنشطة الوساطة في التوظيف يحول دون حرية الاختيار ودخول مجموعة أوسع من مُقدّمِي الخدمات والخدمات إلى السوق ولاسيما مُقدّمِي الخدمات من القطاع الخاص (Abaab, 2012).
- تتصف برامج تنشيط سوق العمل في العادة بالمركزية المفرطة. وتشير الشواهد إلى غياب الشعور بالالتزام والمشاركة على الصعيد المحلي من قبل الإدارات المحلية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، والمؤسسات الخيرية التي تتميز بقدرات تواصل محلي قوية في المناطق المحرومة وبين أصحاب المصلحة من الشباب. ويشكل الطابع المركزي لتنفيذ البرامج عائقاً أمام الابتكار والتكيف مع الظروف والأوضاع المتنوعة في تونس.
- لا تزال الترتيبات الحالية للرصد والتقييم متفرقة، وتفتقر إلى الدقة. ولم يتم تطويرها على نحو كاف لتقييم آثار البرامج المختلفة. ولا تتوفر في الغالب متابعة لمساندة المنتفعين السابقين بعد استكمال أنشطتهم.

يجب أن يبني الجيل التالي من برامج تنشيط سوق العمل لتوظيف الشباب على قاعدة معارف أكبر. وينبغي أن يركز التصميم المستنير للبرامج على ثلاث مهام رئيسية، وهي: (1) تحسين الفهم لأسباب ونواتج ضعف نواتج سوق العمل للشباب؛ (2) ابتكار أدوات لتوجيه تصميم برامج تشغيل الشباب وتنفيذها؛ (3) مساندة جيل جديد من تقيّم الآثار يتركز

يجري إنفاقها على نحو صحيح، وهل تتم حقا أنشطة التدريب ودورات التدريب الداخلي لدى الشركات وما نوعها وما عدد الشباب الذين يستفيدون منها. فضلا عن ذلك، فإن التعليقات التقييمية للمنتفعين عبر الهاتف الجوال التي يمكن الوصول إليها بسهولة قد تساعد في توفير المعلومات عن جودة التدريب والتدريب الداخلي وأهميتهما وعن سلامة توقيت التحويلات النقدية إلى المنتفعين الشباب. وأثار مثل هذه التدخلات على أهلية المنتفعين للعمل بمرور الزمن. وتتيح هذه الحلول منخفضة التكلفة الوصول إلى المعلومات عن سير تنفيذ البرامج الذي قد يساعد في توجيه مخصصات الميزانية التي تستند إلى الشواهد والأدلة أو التخفيضات في برامج تنشيط سوق العمل، أو كليهما.

إنشاء خدمات محلية متكاملة تراعي احتياجات الشباب ومشاركتهم

يمكن على المستوى المحلي إنشاء خدمات محلية متكاملة تراعي احتياجات الشباب التونسي من خلال نظام شبكات واحد يخدم على وجه الخصوص الفئات الأقل تعليما ومن هم خارج دائرة العمل والتعليم والتدريب. والخدمات المحلية المتكاملة التي تراعي احتياجات الشباب يمكن توفيرها من خلال البناء على خدمات الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وتوسيعها. وتوسيع المنافذ الحالية لوزارة الشباب والرياضة. ويمكن أن تزود هذه الخدمات الشباب بالمهارات الحياتية، والمعلومات ذات الصلة، والتوجيه المهني بشأن الفرص الاقتصادية المحلية، والوساطة في التوظيف، والتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والوصول إلى الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية، وخدمات الحماية القانونية، وأساليب الحياة الصحية، وفرص التطوع، وغيرها من الاستخدامات المثمرة لوقت الفراغ. ويجب أن تنشئ هذه الخدمات صلات مع المؤسسات المعنية الأخرى، مثل المنظمات غير الحكومية التي يرأسها شباب محليون، والمؤسسات الخيرية، والحكومات المحلية، وخدمات التوظيف لتعظيم التواصل مع الشباب، ولاسيما الفئات المحرومة في أحزمة المناطق الحضرية والمناطق الريفية والمناطق المتأخرة. وتشتمل أجح الخبرات الدولية على عنصر قوي لمشاركة الشباب في إدارة خدمات الشباب المحلية المتكاملة، بالإضافة إلى شراكات هيكلية مع الحكومات المحلية لضمان استدامتها على الأجل الطويل. وبالإضافة إلى النواج الإيجابية لتأهيل الشباب للعمل والتوظيف، تظهر الشواهد أن الخدمات المحلية المتكاملة التي تراعي احتياجات الشباب أسهمت في زيادة الانسجام الاجتماعي والثقة في السلطات المحلية من خلال التشجيع على المشاركة الفاعلة للشباب والحوار مع مختلف المؤسسات المحلية.

- إقامة شراكات بين القطاعين العمومي والخاص والمنظمات غير الحكومية من خلال تعاقدات تستند إلى الأداء لتوفير خدمات التشغيل للشباب بما يتفق واحتياجات سوق العمل، والتواصل في الوقت نفسه مع فئات الشباب المحرومة في الأحزمة المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية والداخلية. فمن شأن هذه الشراكات أن تُكّن الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل من توفير مزيد من المهارات التي تتفق واحتياجات السوق، والتدريب على مهارات العمل الحر. ومنح التدريب الداخلي، والتدريب أثناء العمل إلى الخريجين العاطلين والشباب الآخرين. مثل الشبان والشابات الخاملين والأقل تعليما الذين قد لا يكونون مسجلين في عداد العاطلين. وعلى أية حال، يجب ألا تظل الوكالة الوطنية للتشغيل بعد الآن محتكرة لوظيفة توفير خدمات التشغيل والوساطة في تونس لأن هذا يضعف من قدرتها على تلبية احتياجات الشباب على نحو فاعل.
- تحسين وتوسيع خدمات التشغيل من خلال الاستخدام المنتظم للتقنيات الجديدة. ويمكن ربط برامج الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ببوابات إلكترونية للوساطة في خدمات التشغيل والتدريب على المهارات تستند إلى شبكة الإنترنت أو الهاتف الجوال، مثل بوابة (تونس تعمل) بخدمة الهاتف الجوال (جَحْنِي) (انظر المرفق 5-1). وتعتبر قدرات موظفي الوكالة الوطنية للتشغيل وأعدادهم في الوقت الحالي محدودة ولا تكفي لتلبية مختلف احتياجات الشباب الباحثين عن عمل أو ربطهم بأرباب الأعمال في القطاع الخاص. وقد تكون حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ميسورة التكلفة وتخضع للمسائلة وإجراءات تكميلية تراعي مصالح الشباب لتوسيع خدمات التواصل وزيادة عدد المنتفعين الذين تخدمهم تلك البرامج. فضلا عن ذلك، تملك تونس مجموعة مفعمة بالنشاط والحيوية من أرباب الأعمال الحرة الشباب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن للوكالة الوطنية للتشغيل إشراكهم في ابتكار حلول على أساس هذه التقنيات في هذا المجال.
- تطوير أنظمة حديثة للرصد والمتابعة من خلال حلول عبر الإنترنت وخدمات الهاتف الجوال. ويمكن للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وغيرها من مقدمي خدمات الشباب تعديل نوافذ إلكترونية، كتلك النافذة التي يستخدمها مشروع (إدماج)¹⁹ في رصد النتائج أولا بأول، من أجل إدخال وتحليل البيانات المتصلة بالعديد من برامج تنشيط سوق العمل في أنحاء البلاد. وستتيح البوابة الإلكترونية معلومات قيّمة بشأن الأموال وهل

الإطار 5-1. النافذتان الإلكترونيتان "جُحني" و"تونس تعمل"

تعرض النافذة الإلكترونية "تونس تعمل" مركزاً افتراضياً للوظائف والأعمال الحرة من أجل الشباب التونسي. وتهدف هذه المبادرة التي تشترك في تمويلها صلتك وميكروسوفت إلى تزويد الشباب العربي بموارد تتراوح بين التوجيهات المهنية والتأهل للعمل. وتنظيم مشروعات العمل الحر والخبرات العملية وفرص العمل والتوظيف. ويعرض موقع "تونس تعمل" الذي أُطلق في أكتوبر/تشرين الأول 2013 إمكانية الوصول مجاناً وبلا رسوم إلى أكثر من 600 دورة تدريب للتعليم الإلكتروني متاحة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية. وثمة تكامل بين الموقع وخدمة الهاتف الجوال "جُحني" للتشغيل من أجل توسيع التواصل وإمكانية الوصول إلى الموقع.

وبوسع المستخدمين من الشباب التسجيل والتفاعل مع النافذة بأنفسهم. وتعمل صلتك لنشر هذه النافذة في سياق الشراكات المحلية مع مؤسسات أكاديمية ومنظمات غير حكومية ومنظمات أخرى لخدمة الشباب. من بينها نافذة تونس تعمل بوصفها جزءاً لا يتجزأ من برنامجها من أجل الشباب. وتُعدُّ الموارد التي تعرضها النافذة تكمةً وتوسعةً للخدمات التي تقدمها هذه المنظمات لتحسين سبل تلبية احتياجات الشباب. وعلى سبيل المثال، تستطيع مراكز الخدمات المهنية استعمال خدمة التوفيق بين العرض والطلب في مجال التوظيف عبر الإنترنت لمساعدة الطلاب في العثور على دورات التدريب الداخلي أو الوظائف ذات الصلة في مجالهم. وتستخدم منظمات أخرى محتوى التعليم الإلكتروني في موقع "تونس تعمل" في تصميم دورات تعليم مختلطة تعتمد على النافذة في محتواها ولكنها تقام فعلاً في فصول دراسية. وخدمة جُحني تشغيل "Najja7ni mEmploi" هي أول مركز مهني يستند إلى الهاتف الجوال في المنطقة، ويعرض خدمات مساندة التأهل للعمل تربط بين الشباب الذين لا يتاح لهم الوصول إلى الإنترنت وموارد التأهل للعمل. وتعميم الخدمات المالية، وفرص العمل المتاحة من خلال الهواتف الجوال. وتشتمل الخدمات المجانية على التوجيهات المهنية. وسوق العمل والتوظيف وفرص التدريب. وتعليم اللغة الإنجليزية، والتوعية المالية. وكتابة السيرة الذاتية، والتوعية الذاتية وتأسيس مشاريع الأعمال. وذلك على سبيل المثال لا الحصر. ومن خلال الاختبارات السريعة والتنبيهات عبر الرسائل القصيرة والاختبارات الشخصية تجري إحاطة المستخدمين أولاً بأول بالمعلومات المتصلة بمجالات العمل المهنية. ويمكنهم أيضاً التواصل مع أرباب الأعمال المحتملين من خلال إرسال سيرة ذاتية مختصرة عبر خدمة الهاتف الجوال "جُحني". وما يكتمل خدمة "جُحني تشغيل" باستخدام الهاتف الجوال برامج التعليم الجوال وتعليم الإنجليزية عبر الهاتف الجوال. وبين هذه المبادرات الثلاث تصل خدمة "جُحني" إلى قرابة مليون مستخدم مسجّل. مع أنه قد يحدث بعض الازدواج والتكرار لأن البعض قد يشتركون في أكثر من خدمة. وأعيد إطلاق خدمة التشغيل عبر الهاتف الجوال لتؤدي وظيفة التوفيق بين العرض والطلب في سوق العمل والتوظيف في يناير/كانون الثاني 2014، وهي الآن في الربع الأول لتشغيلها. واكتسبت الخدمة بالفعل قاعدة مستخدمين مسجلين تضم قرابة 300 ألف شخص استخدم أكثر من 200 ألف منهم برنامج التعلّم عبر الهاتف الجوال من أجل التأهل للعمل وأنشأ 96 ألفاً سيرة ذاتية مختصرة لتلقي تنبيهات الوظائف عن نحو 2500 وظيفة.

وهذه المبادرة شراكة بين صلتك وتونيزيانا وبروانفست وإيدوبارتاج وتعمل على نحو وثيق مع مبادرات للبنك الدولي تتركز على الشباب والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وميكروسوفت لمواطنة الشركات. وفازت المبادرة بالكثير من الجوائز العالمية. منها جائزة إستيفي سيلفر وجائزة جلوبال تيليكوم بيزنس للإبداع.

أ. تونيزيانا هي إحدى شركات تقديم خدمات الهاتف الجوال التونسية. وهي جزء من مجموعة Ooredoo.
/المصدر: صلتك، مايو/أيار 2014.

إعطاء أولوية لبرامج "التدريب الزائد" الموسّع والشامل

تجمع برامج "التدريب الزائد" بنجاح بين التدريب الفني والتدريب على المهارات السلوكية والتدريب الداخلي وخدمات التشغيل واعتماد المشروعات. وتُشدد هذه البرامج على التدريب على المهارات التي تحدها احتياجات السوق. وتستند إلى اتفاقات مع شركاء في القطاع الخاص

لتوفير دورات تدريب داخلي لعمالها. وأثبتت برامج التدريب الزائد أنها أكثر فاعلية من التدريب المهني النظري التقليدي في الفصول الدراسية (Cunningham et al, 2010). فمجموع الساعات التي تُقضى في التدريب النظري تؤدي إلى تأثير على معدل عائد البرنامج أقل من تأثير الوقت الذي يقضى في التدريب أثناء العمل (Lee et al, 2012). ولجحت هذه البرامج في زيادة الصلاحية والأهلية للعمل وكسب الدخل لدى الشباب ذوي

الإطار 2-5. برامج "التدريب الزائد" Jovenes للشباب المحرومين في أمريكا اللاتينية

تُقدّم برامج Jovenes تدريباً شاملاً للشباب العاطلين والمحرومين اقتصادياً من أعمار تتراوح من 16 إلى 29 عاماً لتحسين رأس مالهم البشري والاجتماعي وأهليتهم للعمل. ويجري تنفيذ هذا النموذج الذي يستند إلى اعتبارات الطلب في ثمانية من بلدان أمريكا اللاتينية. وقد تمّ تعديله ليتفق والسياق المحلي ومتطلبات سوق العمل¹. ويجمع النموذج بين التدريب الفني وخبرات التدريب الداخلي لدى أرباب الأعمال مع التدريب على المهارات الحياتية الأساسية وغيرها من خدمات المساندة لضمان اندماج المنتفعين في المجتمع واكتسابهم الأهلية للعمل. وتُقدّم مؤسسات خاصة وعمومية يتم التعاقد معها من خلال آليات العطاءات التنافسية العمومية خدمات التدريب وتنظيم دورات التدريب الداخلي. ويستهدف البرنامج الفقراء ويأتي أكثر من 60 في المائة من المشاركين فيه من أسر منخفضة الدخل بين أفرادها متسربون من المدارس في مرحلة مبكرة. تُظهر تقييمات الآثار أن هذه البرامج زادت من احتمال عثور المنتفعين منها على وظيفة عند التخرّج. ولاسيما بين الفتيات الشابات. ففي الأرجنتين، زاد البرنامج من احتمال الحصول على وظيفة للفتيات المراهقات (21 عاماً فأكثر) نحو 10 نقاط مئوية عن مجموعة المقارنة. وفي شيلي، زاد البرنامج من احتمال الحصول على وظيفة 21 نقطة مئوية. وكانت النتائج ملموسة بقدر كبير للشباب من أعمار 21 عاماً فأدنى. وفي الأرجنتين، زاد البرنامج الأجور الشهرية نحو 10 في المائة عن مجموعة المقارنة وكانت النتائج مواتية بقدر أكبر للذكور من الشباب والفتيات المراهقات.

أ. الأرجنتين، وشيلي، وكولومبيا، والجمهورية الدومينيكية، وبنما، وباراغواي، وبيرو، وفنزويلا.
المصدر: Aedo and Núñez, 2001.

الشابات. ومثل هذه التدخلات ستكون تكملة لمحور التركيز الحالي لبرنامج التمويل الأصغر PAPPE الذي يعود بالنفع غالباً على خريجي الجامعات. **تبين نجاح عدد من النهج المختلفة في زيادة فاعلية برامج النهوض بمشروعات الأعمال الحرة للشباب.** ومن بين هذه النهج: (1) تقديم توجيهات مستفيضة وخدمات تطوير أنشطة الأعمال للمنتفعين الشباب في كل مراحل دورة أعمال المشروع. وحيثما أمكن من خلال المشاركة المباشرة لأرباب أعمال قائمين. - تتم الاستعانة بهم من خلال الغرف التجارية على سبيل المثال - وذلك لإسداء النصح لمن يتطلعون لتنظيم مشروعات أعمال حرة: (2) توجيه ومساعدة الشباب من أرباب الأعمال الحرة على أن يكتسبوا تدريجياً المعارف العملية والتطبيقية اللازمة لبدء مشروع جديد وتدعيمه. وكذلك على إيجاد فرص ملموسة للدخول في سلاسل القيمة القائمة بالفعل: (3) تعزيز احترام الذات والثقة لدى المنتفعين في أن يصبحوا منظمين لمشروعات أعمال حرة: (4) مرافقة الشباب منظمي مشروعات الأعمال الحرة في بحثهم عن الخدمات المالية والحصول عليها لمساندة مشروعاتهم (Cunningham et al, 2010). ويعرض الإطار 3-5 الخصائص الرئيسية والنواج الإيجابية لبرنامج تأهيل صغار أرباب الأعمال الحرة الشباب في بيرو الذي يعتبر أفضل مثال للممارسات العالمية الجيدة في مجال تنظيم مشروعات الأعمال لدى الشباب. ومع أن هذه البرامج الموصى بها قد لاقت تقييماً إيجابياً في معظمها. سيكون من الضروري تطبيقها تدريجياً في تونس واختبارها وتقييم ما يكون منها أصلح قبل تنفيذها على نطاق واسع.

الدخل المنخفض في عدة بلدان في أمريكا اللاتينية. (انظر الإطار 2-5). ويجب إعطاء أولوية لبرامج التدريب الزائد. مع التخلّص تدريجياً من برامج تنشيط سوق العمل الأقل فاعليةً لكن الأكثر تكلفةً. مثل التدريب المهني النظري والتحويلات النقدية على غرار ما يقدمه برنامج أمل. ومن خلال دمج برامج تنشيط سوق العمل وتقليص عددها. يمكن إعادة توجيه ما يتحقق من وفر في النفقات إلى برامج التدريب الزائد التي تستهدف الشباب الأقل تعليماً من الأحياء المحيطة بالمدن والمناطق الريفية والمناطق المتأخرة.

وضع برامج "شاملة للنهوض بمشروعات الأعمال الحرة"

تجمع البرامج الشاملة للنهوض بمشروعات الأعمال الحرة بين التدريب على مهارات تنظيم الأعمال الحرة، وتيسير الحصول على رأس المال، والتوجيه والإرشاد في إنشاء مشروعات جديدة لدى أصحاب المشروعات التي لها سجل راسخ. وتعتبر مشروعات الأعمال الحرة لدى الشباب مجالاً مهماً آخر للاستثمار المحتمل في تونس. ولاسيما لخريجي المدارس الثانوية، وخريجي دورات التدريب الفني، والعمال في القطاع غير الرسمي في الحضر، وشباب الريف الذين يحملون أفكار أعمال واعدة، ومنهم الفتيات

تسبب الإقصاء الاقتصادي والافتقار إلى سبل الحصول على الفرص في برامج هذا البلد. ويختتم الشكل 5-11 الفصل بإيجاز الفئات الرئيسية من المعوقات التي نوقشت حتى الآن مع عرض التدخلات التي تستند إلى الشواهد وتساهم في تذييل هذه المعوقات والتغلب عليها.²⁰

وبناء على الاستنتاجات التي عرضت من قبل بشأن إقصاء الشباب في تونس، يقدم هذا الفصل عرضاً عاماً للبرامج والخدمات القائمة التي تستهدف الشباب التونسي وكذلك الممارسات الدولية الجيدة. وأبرز الفصل الفجوات ومواطن النقص الحالية في جهود تذييل المعوقات التي

الشكل 5-11. مصفوفة التدخلات في سوق العمل

التدخلات على صعيد السياسات	المعوقات	
إسداء المشورة بشأن الوظائف في المستويين الثانوي والجامعي وبرامج الفرصة الثانية	عدم كفاية المهارات الأساسية	أوجه النقص في المهارات المتصلة بفرص العمل
برامج التدريب الزائد الشاملة	عدم توافق المهارات الفنية مع متطلبات السوق	
التدريب على المهارات السلوكية	عدم توافق المهارات السلوكية مع متطلبات السوق	
التدريب على تنظيم مشروعات الأعمال	عدم كفاية مهارات تنظيم مشروعات الأعمال	
برامج الخدمات العمومية/مبادرات للمجتمع المحلي يقودها الشباب	بطء نمو الوظائف في الاقتصاد	ضعف الطلب على الأيدي العاملة
برامج العمل الإيجابي	تمييز أرباب الأعمال في المعاملة	
تقديم دعم لأرباب الأعمال الذين يوظفون الفئات المستهدفة		
متابعة الموظفين	التوفيق بين طالبي التوظيف وأصحاب العمل	معوقات البحث عن وظيفة
خدمات التوظيف		
تبادل المعلومات عبر الإنترنت والهاتف الجوال		
اعتماد المهارات		
اعتماد مراكز التدريب	الإشارة إلى الكفاءات	معوقات تأسيس الشركات
البرامج الشاملة لتنظيم مشروعات الأعمال الحرة	نقص إمكانيات الحصول على رأس المال الاجتماعي والموارد المالية	
التمويل الأصغر	معوقات الإقصاء ومنها نوع الجنس ومكان الولادة	المعوقات الاجتماعية في جانب العرض
التواصل الذي يراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين مع الفئات المستبعدة		
التدريب على المهارات غير التقليدية		
التدريب الآمن. وفرص التوظيف وكسب الدخل للنساء		
تعديل تصميم البرامج لمراعاة احتياجات الفئات المستهدفة		

الإطار 3-5. برنامج النهوض بمشروعات الأعمال الحرة للشباب في بيرو

يقدم مشروع تأهيل الشباب مبدعي المشروعات الصغيرة المساعدة والتدريب للشباب لتطوير مخططات أعمالهم وإنشاء مشروعات مريحة. المشروع تقوم بتنفيذه منظمة *Colectivo Integral de Desarrollo* غير الحكومية في بيرو. وبدأ تطبيقه في عام 1999 بوصفه مبادرة لمعالجة النقص الكبير في مهارات تنظيم مشروعات الأعمال الحرة بين الشباب ذوي المهارات المحدودة. وهدف المشروع هو تحسين دخول المنتفعين ومستويات معيشتهم. والمجموعة المستهدفة هم شباب محرمون اقتصاديا تتراوح أعمارهم من 15 إلى 25 عاما ويملكون مشروعا صغيرا أو غير رسمي. أو كليهما. يجري تشغيله منذ أقل من عام وأظهروا أنهم يملكون مهارات لتنظيم مشروعات الأعمال ويسكنون في المناطق المستهدفة. ويقدم البرنامج أنواعا مختلفة من الخدمات. وفي مرحلة الإعداد. يستفيد الشباب المهتمون من خدمات التوجيه والتدريب لإعداد مخططات أعمالهم التي سيتم عرضها للاختيار منها. وبعد الاختيار. يحصل الشباب المؤهلون أو المنتفعون بالبرنامج على خدمات التوجيه والتدريب الداخلي. ويستطيع المنتفعون بالبرنامج أيضا الحصول على قروض صغرى. وتبين أن البرنامج كان مجديا من حيث تكلفته. إذ بلغت تكلفة المنتفع الواحد أقل من ألف دولار.

وتظهر تقييمات الآثار زيادة نسبتها 7.8 نقطة مئوية في احتمال إنشاء المنتفعين مؤسسات أعمال وتشغيلها وزيادة متوسط دخلهم بواقع 8 في المائة. وتشير هذه التقديرات أيضا إلى زيادة قدرها نحو 40 نقطة مئوية في احتمال بقاء مؤسسة عاملة لمدة أكثر من عام وزيادة الدخل 40 نقطة مئوية. وتضمن البرنامج أثرا ثانويا مهما هو خلق فرص الشغل. فقد زادت تعيينات العمال لدى المنتفعين 17.3 في المائة عن مجموعة المقارنة التي كانت تتألف من نظراء مهتمين لكنهم غير ملتحقين بالبرنامج. ومن الضروري إجراء مزيد من التقييم والمتابعة لرصد مدى نجاح البرنامج على مدى فترة زمنية أطول. مثلا متابعة مشروعات عاملة لمدة لا تقل عن عامين. وفيما يتعلق بتكرار البرنامج في أماكن أخرى. فإن توسيع نطاق البرنامج قد يقلص في الواقع من فاعليته لأن هيئة التنفيذ قد لا تكون لديها القدرات الكافية لتقديم الخدمات الشخصية المتميزة نفسها التي عرضت من قبل على الشباب. وللقدرات المؤسسية لهيئة التنفيذ أو المؤسسات المشاركة- أو لكليهما- أهمية بالغة. وتقاس هذه القدرات من حيث القائمين على تقديم الخدمات ومعارفها وأنواعها وتواترها. فإذا اتسمت الخدمات بانخفاض معدل تواترها وتدني نوعيتها. فإن ذلك يقلل بشدة من احتمالات نجاح البرنامج.

المصدر: Puerto 2007.

ملاحظات

1. في عام 2009، أجرت وزارة التكوين المهني والتشغيل إصلاحات في حافظة سياسات وبرامج سوق العمل النشطة. ما أدى إلى توحيدها في ستة برامج لتسهيل إدارتها والرقابة المالية عليها. وتتألف جميع برامج دعم الأجور في الأساس من تدريب أثناء العمل. وتشمل تقديم إعانة شهرية صغيرة، ودعم اشتراكات الضمان الاجتماعي للمشاركين. وقد ازداد عدد المنتفعين من برامج دعم الأجور زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة. وذلك من 85889 إلى 95415 مستفيدا في عام 2009، ثم إلى 138674 مستفيدا في عام 2010.
2. في عام 2011، استطاعت الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل تحديد 100356 وظيفة شاغرة (منح تدريب داخلي ووظائف دائمة). لكن لم يتم شغل سوى 46 في المائة منها فقط. وأدخلت هذه الوظائف الشاغرة في قاعدة بيانات مفتوحة أمام الباحثين عن العمل. وشغل معظم هذه الوظائف أفراد اتصلوا بالشركات مباشرة. ثم أبلغوا الوكالة بذلك. ولم تقم الوكالة على نحو منهجي بمضاهاة الوظائف الشاغرة المتاحة مع الشباب العاطلين عن العمل المسجلين لديها.
3. SIVP - برنامج الإعداد للحياة المهنية.
4. CAIP - برنامج التأهيل والإدماج المهني.
5. SCV - برنامج الخدمة المدنية التطوعية.
6. CIDES - برنامج التشغيل لخريجي التعليم العالي.
7. برنامج إعادة الإدماج في الحياة النشيطة (Contrat de Réinsertion dans la Vie Active).
8. PC50 - برنامج دعم الأجور بنسبة 50 في المائة.

9. صدر المرسوم رقم 2369 / 2012 في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

10. CES - برنامج التشغيل والتضامن.

11. ATFP - وكالة التدريب المهني.

12. تقديرات مأخوذة من بيانات دراسة استقصائية أجريت مؤخرا

(البنك الدولي، 2012؛: 2012هـ).

13. برنامج الأشغال العمومية كثيف الاستخدام للأيدي العاملة هو جزء من أنشطة برنامج التشغيل والتضامن.

14. هذه النتائج ذات طابع وصفي فقط. وهي لا تأخذ في الحسبان مستوى التعليم والخلفيات الأسرية والوصول إلى الشبكات والعوامل المهمة الأخرى فيما بين المشاركين في البرنامج.

15. حسابات البنك الدولي.

16. بنك التضامن التونسي.

17. وفقا لمسح الانتقال من الدراسة إلى العمل لعام 2013 الذي أجرته منظمة العمل الدولية، فإن 94 ألف تونسي في الشريحة العمرية 15 - 19 عاما سيدخلون إلى سوق العمل في عام 2014. انظر منظمة العمل الدولية، 2014.

18. حسابات البنك الدولي باستخدام بيانات دراسة استقصائية أجريت مؤخرا (البنك الدولي، 2012؛: 2012هـ).

19. المعنى باللغة العربية للاشتغال والتعاون.

20. استنادا إلى Cunningham et al، 2010.